Kufa Journal of Arts
June 2026. No. 68, P 347-385
Faculty of Arts, University of Kufa.

مجلة آداب الكوفة
العدد ٦٨، حزيران ٢٠٢٦م، ص ٣٤٧-٣٨٥
كلية الآداب، جامعة الكوفة

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

التنافس التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين في الشرق الأوسط (٢٠١١-٢٠٢٥م): من القوة الناعمة إلى النفوذ الهيكلي الرقمي

م.د. أمجد رسول محمد
جامعة الكوفة - مركز دراسات الكوفة
amjedr.alawadi@uokufa.edu.iq

الملخص:
تتناول هذه الدراسة التنافس التكنولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في الشرق الأوسط خلال المدة (٢٠١١-٢٠٢٥)، في ظل التحولات المتسارعة التي شهدتها بنية النظام الدولي خلال المدة محل الدراسة. وتنطلق من فرضية مفادها أن التكنولوجيا الرقمية لم تعد مجرد أداة تقنية أو بنية تحتية اقتصادية، بل أصبحت مكوّناً بنيوياً في تشكيل القوة الناعمة والنفوذ الاستراتيجي.
تعتمد الدراسة إطاراً تحليلياً يجمع بين البنائية والمؤسسية الليبرالية لتفسير دور البنى التحتية الرقمية ومنصات البيانات وشبكات الاتصالات في إعادة تشكيل علاقات القوة بين الدول. وتركّز على الشرق الأوسط بوصفه فضاءً استراتيجياً يتقاطع فيه هذا التنافس، خاصة مع تسارع برامج التحول الرقمي في دوله.
وتعالج الدراسة ثلاثة مستويات مترابطة: أولاً، إعادة تعريف القوة الناعمة في العصر الرقمي؛ ثانياً، مقارنة الاستراتيجيات التكنولوجية لكل من الولايات المتحدة والصين في الإقليم؛ ثالثاً، تحليل استجابات الدول الإقليمية لهذا التنافس.
وتُظهر النتائج أن التنافس الجيوتكنولوجي بين واشنطن وبكين يسهم في إعادة تشكيل البنية الرقمية للإقليم، بما يقود إلى بيئة تكنولوجية تتسم بالتعددية والتجزؤ. كما تكشف أن دول الشرق الأوسط تمارس دوراً فاعلاً من خلال تبنّي استراتيجيات التحوّط والموازنة، بما يعزز استقلاليتها الاستراتيجية ويتيح لها الاستفادة من هذا التنافس في مجالات التكنولوجيا والاستثمار الرقمي.
الكلمات المفتاحية:
التنافس التكنولوجي، القوة الناعمة الرقمية، الجيوبوليتيك الرقمي، طريق الحرير الرقمي، الشرق الأوسط، الولايات المتحدة، الصين.

Technological Competition Between the United States and China in the Middle East (2011–2025): From Soft Power to Digital Structural Influence

Lecturer Dr. Amjad Rasool Mohammed
University of Kufa - Kufa Studies Center

Abstract:
This study examines the technological competition between the United States and the People's Republic of China in the Middle East from 2011 to 2025, within the context of broader transformations in the international system. It is grounded in the premise that digital technology has moved beyond its conventional role as technical infrastructure to become a structural component of soft power and strategic influence.
The study adopts an analytical framework that integrates constructivist and liberal institutionalist perspectives to explain how digital infrastructure, data platforms, and communication networks

DOI: https://doi.org/10.36317/kja/2026/v1.i68.24243
Kufa Journal of Arts by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4. 0 International License.
مجلة آداب الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي.

reshape power relations among states. It focuses on the Middle East as a key arena of this competition, particularly given the region's accelerating digital transformation.
The analysis is structured around three interconnected dimensions: the reconceptualization of soft power in the digital age, a comparative assessment of U.S. and Chinese technological strategies in the region, and an examination of regional state responses to this rivalry.
The findings indicate that Sino-American technological competition is reshaping the region's digital architecture, contributing to the emergence of a partially fragmented technological environment. At the same time, Middle Eastern states exhibit strategic agency by adopting hedging and balancing strategies that enhance their autonomy while leveraging the benefits of great-power competition.
Keywords: Technological competition, digital soft power, digital geopolitics, Digital Silk Road, Middle East, United States, China

المقدمة

يشهد النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين تحولاً عميقاً في طبيعة التنافس بين القوى الكبرى، إذ لم يعد يرتكز أساساً على السيطرة الجغرافية أو التوسع الإقليمي، بل أصبح مرتبطاً على نحو متزايد بالقدرة على التحكم في المعلومات والبيانات والبنى التحتية الرقمية التي تتيح إنتاجها وتداولها. وفي هذا السياق، انتقلت المنافسة الدولية تدريجياً من الجغرافيا التقليدية إلى ما يُعرف بـ"الجيوبوليتيك الرقمي"، إذ تمثل الشبكات الرقمية ومنصات البيانات وتقنيات الذكاء الاصطناعي فضاءات جديدة لتجسيد القوة والنفوذ.

ارتبطت أهمية الشرق الأوسط تاريخياً بموقعه المركزي في منظومة الطاقة العالمية، إذ شكّلت موارد النفط والغاز محوراً رئيسياً للتنافس الدولي. غير أن المدة الممتدة بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٥ مثّلت تحولاً نوعياً، إذ بدأت التكنولوجيا الرقمية تكتسب مكانة متقدمة بوصفها مورداً استراتيجياً مؤثراً في تشكيل موازين القوة. ولم تعد السيطرة على الموارد الطبيعية كافية لتفسير أنماط النفوذ، بل أضحت السيطرة على تدفق البيانات والبنى التحتية الرقمية عاملاً حاسماً في تحديد موقع الدول داخل النظام الدولي.

في هذا الإطار، تبرز مفاهيم مثل السيادة الرقمية، التي تشير إلى قدرة الدولة على التحكم في بياناتها وبناها التحتية الرقمية، والقوة الشبكية التي تعكس القدرة على التأثير في سلوك الفاعلين الآخرين من خلال التحكم في تصميم الشبكات ومعاييرها. وبذلك لم تعد التكنولوجيا مجرد أداة للتنمية، بل أصبحت مكوناً أساسياً من مكونات القوة الاستراتيجية في العصر الرقمي.

يتجلى هذا التحول بوضوح في التنافس التكنولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، إذ سعت الأولى إلى الحفاظ على تفوقها في الاقتصاد الرقمي عبر الهيمنة على الابتكار والمعايير التنظيمية، في حين عملت الثانية على توسيع نفوذها من خلال تصدير البنى التحتية الرقمية وتقديم نماذج بديلة للتنمية التكنولوجية.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

وقد مثّل الشرق الأوسط، خلال المدة (٢٠١١-٢٠٢٥)، ساحة مركزية لهذا التنافس، ليس فقط لأهميته الجيوسياسية التقليدية، بل أيضاً لتسارع برامج التحول الرقمي فيه، ما جعله سوقاً استراتيجية لمشروعات مثل شبكات الجيل الخامس، والحوسبة السحابية، ومراكز البيانات، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي. وقد أدى ذلك إلى إدماج المنطقة ضمن التنافس العالمي على تشكيل البنية التحتية للنظام الرقمي.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تنطلق من مفهوم "القوة الناعمة"، فإنها تتبنى مقاربة موسعة تتجاوز تعريفه التقليدي، لتشمل ما يمكن تسميته بـ"القوة الهيكلية الرقمية"، أي القدرة على تشكيل قواعد الفضاء الرقمي والتحكم في بنيته التحتية بما يتيح تأثيراً غير مباشر في سلوك الدول. ويرتبط بذلك مفهوم "الاعتماد المتبادل المُسلّح"، الذي يشير إلى توظيف شبكات الاعتماد التكنولوجي والاقتصادي كأدوات ضغط جيوسياسي.

انطلاقاً من ذلك، تطرح الدراسة إشكالية رئيسة مفادها: إلى أي مدى يسهم التنافس التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين في إعادة تشكيل أنماط النفوذ في الشرق الأوسط، وإلى أي حد تمارس دول الإقليم دوراً فاعلاً في هذا التنافس بدلاً من الاكتفاء بكونها ساحة له؟

وتتمثل مساهمة الدراسة في ربط التنافس التكنولوجي بمفاهيم القوة الهيكلية والسيادة الرقمية ضمن سياق إقليمي تطبيقي، بما يسهم في تفسير التحولات الجارية في بنية القوة في النظام الدولي المعاصر.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من سعيها إلى تحليل الكيفية التي توظّف بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية القدرات التكنولوجية لتعزيز النفوذ في الشرق الأوسط، في ظل التحولات التي طرأت على مفهوم القوة الناعمة في العصر الرقمي. فلم تعد هذه القوة تقتصر على الجاذبية الثقافية أو القيم السياسية، بل أصبحت ترتبط بالقدرة على بناء البنى التحتية الرقمية التي تعتمد عليها الدول في إدارة اقتصاداتها ومجتمعاتها.

في هذا السياق، تسعى الولايات المتحدة إلى ترسيخ نموذجها لحوكمة الفضاء الرقمي من خلال الترويج لفكرة الإنترنت المفتوح، وتعزيز تحالفاتها التكنولوجية والأمنية، بما يربط بين التفوق التقني والقيادة المعيارية للنظام الرقمي الدولي (Knake,, 2010, pp. 12-14)

في المقابل، تتبنى الصين مقاربة تقوم على توظيف البنية التحتية الرقمية كأداة للنفوذ، من خلال مبادرة "طريق الحرير الرقمي"، التي تهدف إلى توسيع انتشار التكنولوجيا الصينية وبناء شبكات ارتباط طويلة الأمد مع الدول الشريكة.(1) (Nadège & Rolland, 2020, pp. 12-18)

(1) مبادرة صينية تهدف إلى تطوير البنية التحتية الرقمية عالمياً ضمن إطار الحزام والطريق.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

وتكتسب الدراسة أهمية إضافية من اختيارها للفترة (٢٠١١-٢٠٢٥)، بوصفها مرحلة انتقالية شهدت تحولات كبرى، بدءاً من تداعيات الربيع العربي وصولاً إلى تسارع الرقمنة وتصاعد التنافس التكنولوجي بين القوتين.

وتبرز أهمية الدراسة أيضاً في إبراز أن قرارات دول الشرق الأوسط بشأن تبنّي التقنيات الرقمية، مثل شبكات الجيل الخامس والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، لم تعد قرارات اقتصادية فحسب، بل أصبحت خيارات استراتيجية تؤثر في أنماط الاصطفاف الجيوسياسي للمنطقة. ومن ثم، يسهم تحليل هذا التنافس في تقديم فهم أعمق للتحولات الجارية في موازين القوة داخل النظام الإقليمي للشرق الأوسط.

مشكلة الدراسة

على الرغم من تزايد الأدبيات التي تناولت التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، فإن معظمها ركّز على البعدين الأمني والاقتصادي التقليدي، ولا سيما ما يتعلق بالتحالفات العسكرية والتجارة والاستثمارات. في المقابل، ظلّ الدور المتنامي للتكنولوجيا الرقمية بوصفها مجالاً يدمج بين الاقتصاد والسياسة والأمن محلّ تناول محدود.

في السياق المعاصر، لم تعد التكنولوجيا مجرد قطاع اقتصادي، بل أصبحت أداة للنفوذ المعياري ومصدراً لبناء علاقات اعتماد هيكلي بين الدول. وعليه، فإن التنافس على البنى التحتية الرقمية يتجاوز كونه تنافساً تجارياً، ليعكس صراعاً أوسع على تشكيل قواعد النظام الرقمي العالمي.

انطلاقاً من ذلك، تتمحور مشكلة الدراسة حول السؤال الرئيس الآتي: كيف يسهم التنافس على البنية التحتية التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين في إعادة تشكيل القوة الناعمة والنفوذ الاستراتيجي في الشرق الأوسط خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٥)؟

فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن التنافس التكنولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في الشرق الأوسط أسهم، خلال المدة محل الدراسة حتى عام ٢٠٢٥، في إعادة تشكيل طبيعة القوة الناعمة، إذ لم تعد قائمة على الجاذبية الثقافية فقط، بل اتجهت نحو نمط من القوة الهيكلية المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية.

وبصورة أكثر تحديدًا، تفترض الدراسة أن الاستراتيجية الصينية، القائمة على توظيف البنية التحتية الرقمية - ولا سيما من خلال مبادرة "طريق الحرير الرقمي" - قد انسجمت بدرجة كبيرة مع احتياجات عدد من دول الشرق الأوسط الساعية إلى تسريع التحول الرقمي وتحقيق التنمية التكنولوجية مع الحفاظ على قدر من الاستقلالية السياسية.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

في المقابل، تفترض الدراسة أن الاستراتيجية الأمريكية، التي ترتكز بدرجة أكبر على القوة الناعمة المعيارية، واجهت تحديات ناتجة عن التوتر بين الاعتبارات الأمنية ومتطلبات الشراكات التكنولوجية في المنطقة.

وعليه، تفترض الدراسة أن التنافس الأمريكي-الصيني أفضى، بحلول نهاية عام ٢٠٢٥، إلى تشكّل نظام تكنولوجي إقليمي يتسم بدرجة من التجزؤ، إذ مالت دول الشرق الأوسط إلى تبنّي استراتيجيات تحوّط تكنولوجي قائمة على الانخراط المتزامن مع الطرفين، بما يعزّز استقلاليتها الاستراتيجية ويحدّ من الاعتماد المفرط على أي قوة كبرى.

منهجية الدراسة

اعتمدت النسخة المنقحة كذلك على تدقيق تطابق الهوامش مع مضمون الفقرات، وتعزيز الإحالات بمصادر عربية حديثة قدر الإمكان، مع الالتزام بإدراج أرقام الصفحات عند توافرها في المصادر الورقية أو ملفات PDF المرقمة، والاكتفاء بتاريخ الاطلاع في المصادر الإلكترونية غير المرقمة.

تعتمد هذه الدراسة مقاربة تحليلية متعددة المستويات لفهم طبيعة التنافس التكنولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في الشرق الأوسط خلال المدة (٢٠١١-٢٠٢٥)، بوصفها الإطار الزماني للدراسة. وتستند إلى إطار نظري يجمع بين البنائية والمؤسسية الليبرالية، بما يتيح تفسير دور البنى التحتية الرقمية وشبكات الاتصال ومنصات البيانات في إعادة تشكيل أنماط القوة والنفوذ في النظام الدولي خلال تلك المرحلة.

منهجياً، توظّف الدراسة المنهج التحليلي التفسيري لتحليل الخطابات الرسمية والسياسات العامة والاستراتيجيات التكنولوجية المعلنة لدى القوتين، بالاعتماد على مزيج من المصادر النظرية والتطبيقية، يشمل الأدبيات الكلاسيكية في العلاقات الدولية والدراسات المعاصرة في مجال التكنولوجيا والفضاء الرقمي، إلى جانب الوثائق والتقارير الدولية. وقد أتاح هذا التنوع الربط بين التفسير النظري والرصد الإمبريقي، بما يعزز القدرة التفسيرية للدراسة.

واعتمدت الدراسة المنهج المقارن أيضاً لتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين الاستراتيجيتين الأمريكية والصينية في توظيف أدوات النفوذ التكنولوجي، بهدف استخلاص أنماط تفسيرية عامة (Arend, 1971, pp. 682-693), ويُطبّق هذا المنهج من خلال اختيار حالات إقليمية متباينة تعكس نماذج مختلفة للتفاعل مع التنافس التكنولوجي.

وتتمثل هذه الحالات في دول الخليج العربي بوصفها نموذجاً للاندماج التكنولوجي المتسارع، ودولة الكيان المحتل باعتبارها حالة متقدمة في اقتصاد المعرفة والأمن السيبراني، وإيران كنموذج للتكيف التكنولوجي في ظل القيود والعقوبات. ويسهم هذا التنوع في إبراز مستويات الفاعلية الإقليمية وتعزيز القدرة التفسيرية للمقارنة من خلال إظهار تفاعل العوامل المحلية مع الضغوط الدولية.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

وتقتصر الدراسة على هذه الحالات ذات الدلالة التحليلية دون الادعاء بالشمول الكامل، وتركّز على مجالات البنية التحتية الرقمية والذكاء الاصطناعي والاتصالات، دون التوسع في الأبعاد العسكرية الصرفة. وتعتمد الدراسة على البيانات المعلنة، وهو ما قد يحدّ من الإحاطة ببعض الجوانب غير المعلنة لهذا التنافس.

الدراسات السابقة:

لبناء الإطار النظري والتحليلي لهذه الدراسة، من الضروري استعراض عدد من الأعمال الأساسية التي أسهمت في تفسير العلاقة بين القوة والتكنولوجيا في العلاقات الدولية، مع إبراز حدودها المعرفية والفجوات التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها.

١. جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة العالمية (٢٠٠٤)

قدّم جوزيف س. ناي في كتابه "القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة العالمية" (٢٠٠٤) تصوراً مؤسساً لمفهوم القوة الناعمة، إذ عرّفها بأنها قدرة الدولة على تحقيق أهدافها من خلال الجاذبية بدلاً من الإكراه، مستنداً إلى عناصر مثل الثقافة والقيم السياسية والسياسات الخارجية. ومع ذلك، فإن هذا الإطار النظري صيغ في مرحلة سابقة لثورة البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، الأمر الذي جعله يتعامل مع التكنولوجيا بوصفها أداة تواصل وتأثير إعلامي، لا بوصفها بنية هيكلية للقوة. ومن هنا تكشف هذه المقاربة عن فجوة تحليلية تتمثل في عدم تناول ناي للتحول الذي جعل من امتلاك البنية التحتية الرقمية بحد ذاته مصدراً دائماً للقوة الناعمة الهيكلية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته ضمن سياق التحولات الرقمية المعاصرة. (Nye, 2004, pp. 5-10)

٢. جوناثان إ. هيلمان، طريق الحرير الرقمي: سعي الصين لربط العالم والفوز بالمستقبل (٢٠٢٠)

تناول جوناثان إ. هيلمان في كتابه هذا الاستراتيجية الصينية في تصدير البنية التحتية الرقمية، موضحاً كيف توظف بكين التكنولوجيا كأداة لتعزيز نفوذها الجيوسياسي وتوسيع حضورها العالمي من خلال تحديد المعايير التقنية وبناء شبكات الاعتماد. ورغم أهمية هذا العمل، إلا أنه يتبنى منظوراً عالمياً عاماً يشمل عدة أقاليم، مع حضور محدود للشرق الأوسط كحالة تحليلية مستقلة. في المقابل، تركز هذه الدراسة على الإقليم تحديداً، مع إبراز دور الفاعلين المحليين في التفاعل مع هذا التنافس، إذ لا يُنظر إلى دول الشرق الأوسط كمتلقٍ سلبي، بل كأطراف تمارس استراتيجيات تفاوض وتحوّط تسهم في إعادة تشكيل مخرجات هذا التنافس. ومن ثم، تعالج الدراسة فجوة تتعلق بضعف تناول "الوكالة الإقليمية" في الأدبيات القائمة. (Hillman, 2021, pp. 15-20)

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٣. هنري فاريل وأبراهام إل. نيومان، التبعية المسلّحة: كيف تشكل الشبكات الاقتصادية العالمية الإكراه الدولة (٢٠١٩)

طرح هنري فاريل وأبراهام إل. نيومان مفهوم "الاعتماد المتبادل المُسلّح"، موضحين كيف يمكن للدول التي تسيطر على العقد المركزية في الشبكات العالمية - لا سيما المالية - أن توظف هذه السيطرة كأداة للإكراه السياسي. إلا أن هذا الطرح يركز بدرجة أساسية على النظام المالي العالمي ودور الولايات المتحدة فيه، مع محدودية في معالجة الأبعاد التكنولوجية والبنى التحتية الرقمية بوصفها مجالاً موازياً لإنتاج القوة. كما لا يتناول بشكل كافٍ التنافس بين نماذج شبكية بديلة، كما هو الحال في التنافس الأمريكي-الصيني في المجال الرقمي. ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى توسيع هذا الإطار النظري من خلال تطبيقه على البنية التحتية الرقمية في الشرق الأوسط، وتحليل كيف يخلق تعدد الشبكات التكنولوجية أنماطاً جديدة من المنافسة بدلاً من الاعتماد الأحادي. (Henry Farrell Abraham L. Newman; , 2019, pp. 42-79)

وبصورة عامة، تكشف مراجعة الأدبيات عن مجموعة من الحدود المنهجية والمعرفية. إذ تركز معظم الدراسات على المستوى العالمي أو على ثنائية الولايات المتحدة-الصين، مع إهمال نسبي لدراسة الشرق الأوسط بوصفه مجالاً تحليلياً قائماً بذاته. ويغلب على هذه الدراسات الطابع الإسقاطي الذي ينقل نماذج تحليلية عامة إلى الإقليم دون مراعاة خصوصياته البنيوية والسياسية. بالإضافة إلى ذلك، لا تحظى بعض الحالات الإقليمية المهمة - مثل الكيان الإسرائيلي رغم تفوقه التكنولوجي - بالاهتمام الكافي كمحاور تحليلية مستقلة داخل النظام التكنولوجي العالمي.

انطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوات من خلال تقديم تحليل يدمج بين التنافس الجيوتكنولوجي العالمي والخصوصيات الإقليمية للشرق الأوسط، مع التركيز على دور الفاعلين المحليين في إعادة تشكيل أنماط القوة الرقمية، بما يسهم في تطوير فهم أكثر توازناً ودقة للتحولات الجارية في النظام الدولي المعاصر.

٥- فجوة الدراسة العلمية:

تتمثل الفجوة البحثية في غياب إطار تحليلي موحد يدمج بين السياسة التكنولوجية ونظرية القوة الناعمة ومفهوم الوكالة الإقليمية، والتي تُعرّف هنا بقدرة الفاعلين الإقليميين على التأثير في مسار التفاعلات الدولية ضمن سياق الشرق الأوسط خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٥)

فعلى الرغم من تزايد الاهتمام الأكاديمي بالتكنولوجيا في العلاقات الدولية، إلا أن معظم الدراسات ما تزال تتعامل معها باعتبارها متغيراً تابعاً ضمن سياقات الأمن أو التنمية الاقتصادية، دون تحليلها بوصفها عنصراً بنيوياً مُكوّناً لإعادة إنتاج أشكال القوة الناعمة في العصر الرقمي.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم نموذج تحليلي بديل يتمثل في مفهوم "القوة الهيكلية الرقمية"، واختباره إمبيريقياً عبر دراسة التفاعلات التكنولوجية في الشرق الأوسط، بما يسمح بفهم أعمق لكيفية إعادة تشكيل النفوذ الدولي في البيئة الرقمية المعاصرة.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

هيكل الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسة، تسعى مجتمعة إلى تحليل أبعاد التنافس التكنولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في منطقة الشرق الأوسط.

يتناول المبحث الأول الإطار النظري للتنافس التكنولوجي في العلاقات الدولية، مع التركيز على التحولات التي طرأت على مفهوم القوة الناعمة في العصر الرقمي، وبروز مفاهيم جديدة مثل السيادة الرقمية والقوة الشبكية.

أما المبحث الثاني فيعالج البعد التجريبي للتنافس الجيوتكنولوجي، من خلال تحليل الاستراتيجيات التي تتبعها كل من الولايات المتحدة والصين لتعزيز نفوذهما التكنولوجي في الشرق الأوسط، مع إجراء مقارنة بين أدوات القوة الرقمية التي يوظفها كل طرف.

في حين يركز المبحث الثالث على استجابات الدول الإقليمية لهذا التنافس، وذلك من خلال دراسة استراتيجيات الموازنة والتحوط والتبني الانتقائي للتكنولوجيا، إضافة إلى استشراف المسارات المحتملة لتطور التنافس التكنولوجي في المنطقة حتى عام ٢٠٢٥.

المبحث الأول: الأطر النظرية للقوة التكنولوجية والقوة الناعمة

أولاً: تحولات مفهوم القوة الناعمة في العصر الرقمي: من الثقافة إلى البنية التحتية

صاغ جوزيف س. ناي Joseph Nye مفهوم القوة الناعمة عام ١٩٩٠ لتفسير قدرة الدول على تحقيق أهدافها في السياسة العالمية عبر الجاذبية بدلاً من الإكراه أو القوة المادية (Nye, 2004, p. 11), في صيغته التقليدية، ارتكز هذا المفهوم على ثلاثة مصادر رئيسية: الثقافة، والقيم السياسية، والسياسات الخارجية. (Martin , 1977, pp. 12-15) غير أن التحولات العميقة في البيئة الدولية، ولا سيما مع صعود التكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، فرضت إعادة تقييم نقدية لهذا الإطار. ففي سياق التنافس الأمريكي-الصيني في الشرق الأوسط، لم تعد التكنولوجيا مجرد قناة لنقل القوة الناعمة، بل أصبحت جزءاً مُؤسِّساً لها.

وعليه، تقترح هذه الدراسة إعادة قراءة القوة الناعمة بوصفها "قوة هيكلية رقمية"، تقوم على أن القدرة على وضع المعايير التقنية وبناء البنية التحتية الرقمية تؤدي إلى إنتاج أنماط طويلة الأمد من الاعتماد، وإعادة تشكيل توازنات النفوذ بصورة غير مباشرة ولكن مستدامة.

في هذا الإطار، يطرح هنري فاريل Henry Farrell وأبراهام نيومان Abraham Newmanمفهوم "الاعتماد المتبادل المُسلّح"، الذي يفترض أن الشبكات العالمية ليست أفقية محايدة، بل هرمية تتضمن عقداً مركزية تمتلك قدرة غير متكافئة على توجيه التدفق داخل النظام. (Strange, 1988, pp. 24-26) وفي الشرق الأوسط، تمثل البنية التحتية للاتصالات والبيانات إحدى أهم هذه العقد الاستراتيجية.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

فعلى سبيل المثال، عندما تقوم شركة Huawei الصينية ببناء أو تشغيل جزء من البنية التحتية لشبكات الجيل الخامس في إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، فإنها لا تقدم منتجاً تقنياً فقط، بل تُدخل أيضاً معايير تشغيلية وبروتوكولات تقنية ضمن البنية التحتية الحيوية للدولة المضيفة. وينتج عن ذلك نمط من الاعتماد الهيكلي، إذ تصبح الدولة مرتبطة بأنظمة صيانة وتحديث ومعايير أمن سيبراني خارجية، بما يحدّ من هامش استقلالها التقني والسياسي[٢] . (/https://www.unescwa.org/ar/topics)

ويتقاطع هذا التحليل مع نظرية القوة الهيكلية لدى سوزان سترينج، التي تؤكد أن القوة الحقيقية لا تكمن فقط في تحديد "من يفعل ماذا", (Strange, 1988, p. 31) بل في القدرة على تحديد "كيف تُدار الأمور" داخل النظام الدولي..

وفي السياق الرقمي المعاصر، تلاشت الحدود التقليدية بين الفاعلين العامين والخاصين، مع تزايد اعتماد الدول على الشركات التكنولوجية الكبرى في إدارة البنية الرقمية. (digital-transformation-arab-region, 2019)ففي الولايات المتحدة، يُمارس النفوذ التكنولوجي بشكل أساسي عبر شركات خاصة كبرى مثل Google و Microsoft وAmazon، التي أصبحت فاعلاً مركزياً في الاقتصاد الرقمي العالمي، مع استمرار ارتباطها بالبنية القانونية والتنظيمية للدولة الأمريكية. (Digital Development in the Middle East and North Africa. World Bank, 2022)

أما في الصين، فيتداخل القطاع الخاص مع الدولة ضمن نموذج رأسمالية الدولة، إذ تعمل شركات مثل ZTE و Huaweiفي تناغم وثيق مع الأهداف الاستراتيجية الوطنية، لا سيما في مجالات البنية التحتية والرقابة الرقمية. (United Nations Conference on Trade and Development, 2020)وتتقاطع هذه المقاربة مع أطروحات فاريل ونيومان حول "الاعتماد المتبادل المُسلّح"، والتي تشير إلى أن البنية الشبكية للاقتصاد العالمي ليست محايدة، بل تتضمن مراكز تحكم تسمح بإعادة توجيه التدفقات الاقتصادية والتكنولوجية، خاصة في النظام الرقمي العالمي. (Henry Farrell Abraham L. Newman; , 2019, pp. 195–202.)

بالنسبة لدول الشرق الأوسط، يكتسب هذا التداخل بين الدولة والشركات بعداً بالغ الأهمية. فالتعامل مع شركات أمريكية كبرى قد يضع البيانات والبنى التحتية تحت طائلة التشريعات الأمريكية، مثل قانون CLOUD Act الذي يتيح للسلطات الأمريكية الوصول إلى البيانات المخزنة لدى الشركات حتى خارج الولايات المتحدة.(T, 2018, pp. 160-174)

في المقابل، فإن التعامل مع مزودين صينيين قد يعني تبني معايير تقنية مرتبطة بمفهوم السيادة السيبرانية وإدارة الدولة لتدفق المعلومات. ومن ثم، فإن اختيار مزود التكنولوجيا لم يعد قراراً اقتصادياً صرفاً، بل قراراً جيوسياسياً ومعيارياً في جوهره. (Zheng, Tim Stevens, & Mueller, 2017, pp. 440–444,110-118)

---

[٢] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، *التحول الرقمي في المنطقة العربية*

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

فضلاً عن أن هذا التحول يتطلب إدماج مفهوم "القوة الحادة[3] (Sharp Power) (Christopher,Jessica , 2017, pp. 8-9) الذي طوّره Christopher Walker و Jessica Ludwig، والذي يشير إلى استخدام أدوات المعلومات والاتصال للتأثير في البيئات السياسية والإعلامية للدول المستهدفة عبر آليات الاختراق والتوجيه غير المباشر، بما يختلف عن أنماط الجذب المرتبطة بالقوة الناعمة أو الإكراه المباشر المرتبط بالقوة الصلبة. (Christopher,Jessica , 2017, pp. 11-16)

وفي سياق التنافس التكنولوجي المعاصر، تشير الأدبيات الجيوسياسية إلى تعدد أدوات النفوذ المستخدمة من قبل القوى الكبرى؛ إذ تعتمد الولايات المتحدة على أدوات مثل العقوبات الاقتصادية وضوابط تصدير التكنولوجيا للحد من وصول بعض الدول إلى التقنيات المتقدمة، في حين ارتبط صعود التكنولوجيا الصينية، ولا سيما من خلال شركات مثل Huawei ، بمخاوف تتعلق باستخدام تقنيات المراقبة الرقمية وتأثيرها المحتمل على أنماط الحوكمة والسيطرة المعلوماتية. (Kemp, 2021, pp. 116-120)

وبناءً على ذلك، لا يمكن اختزال التنافس التكنولوجي في ثنائية تقليدية بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، بل يتجلى بوصفه طيفاً مركباً تتداخل فيه أدوات التأثير المعلوماتي والاقتصادي والتقني ضمن البنية التحتية الرقمية ذاتها.

يقوّض هذا التحول الافتراض الليبرالي الذي يفترض أن التكنولوجيا تحمل بطبيعتها طابعاً تحررياً أو حيادياً، إذ تُظهر المقاربات النقدية في دراسات العلوم والتكنولوجيا (STS) تراجع التصورات التفاؤلية المبكرة حول الإنترنت لصالح فهمٍ يعتبر التكنولوجيا جزءاً من البنى الاجتماعية والسياسية للسلطة. وفي هذا السياق، يطرح لانغدون وينر فكرة أن القطع والأدوات التقنية قد تتضمن "سياسة داخلية" تتجسد في تصميمها وآثار استخدامها، بما يعني أن التكنولوجيا ليست مجرد وسيلة محايدة بل حاملة لآثار تنظيمية وسلطوية كامنة (Winner, 1980, pp. 120-135) . وتبرز أعمال برونو لاتور ضمن نظرية الفاعل-الشبكة أن الفاعلية لا تقتصر على الفاعلين البشريين وحدهم، بل تتوزع عبر شبكات تضم عناصر بشرية وتقنية ومؤسسية متداخلة، بما يعيد تشكيل فهم السلطة بوصفها عملية موزعة وليست مركزية أو أحادية المصدر (Latour, 1987). ووفق هذا المنظور، تصبح التكنولوجيا جزءاً من منظومات إنتاج الفعل السياسي وإعادة تشكيله، وليس مجرد أداة خارجية تُستخدم ضمن سياقات سياسية جاهزة (Bruno , 1987, pp. 60-68, 215-220).وبذلك، يتضح أن التحول في فهم التكنولوجيا لا يتعلق فقط بتغيير في الأدوات، بل بإعادة تعريف العلاقة بين التقنية والسلطة، بحيث تصبح البنية التكنولوجية نفسها أحد مكونات إنتاج النفوذ السياسي في السياق المعاصر.

تُسهم بنية الشبكات الرقمية في إعادة توزيع القدرة على التعبير والوصول إلى المعلومات والرقابة، بما يجعل المجال الرقمي فضاءً مُنتجاً لعلاقات قوة غير متكافئة (digital-

[3] نمط من التأثير يعتمد على الاختراق الإعلامي والتلاعب بالمعلومات بدل الجاذبية.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

(Goldsmith, 2006, p. 10.18.55) transformation-arab-region, 2019).وفي هذا السياق، يشير أدب حوكمة الإنترنت إلى أن الصراع حول طبيعة الفضاء الرقمي لم يعد تقنياً بحتاً، بل أصبح مرتبطاً بتصورين متنافسين: أحدهما يقوم على نموذج الإنترنت المفتوح والعابر للحدود، والآخر يرتكز على منطق السيادة السيبرانية الذي يمنح الدولة دوراً مركزياً في تنظيم تدفق المعلومات داخل حدودها الوطنية. (Milton , 2017, pp. 110, 118, 125.) وفي السياقات الإقليمية التي تُعطى فيها الأولوية للاستقرار السياسي والأمني، قد تكتسب نماذج التنظيم السيبراني القائمة على مركزية الدولة جاذبية متزايدة باعتبارها أدوات فعّالة لضبط البنية المعلوماتية وإدارة تدفق البيانات ولا تعكس هذه المفاضلة اعتبارات أيديولوجية فحسب، بل ترتبط أيضاً باعتبارات عملية تتعلق بقدرة الدولة على إدارة المجال الرقمي وتقليل مخاطره البنيوية (DeNardis & Wu, 2006, 2020, p. p. 18.)

وتُظهر أدبيات السلطوية الرقمية أن توسّع أدوات المراقبة القائمة على التقنيات الحديثة يسهم في إعادة تشكيل آليات الحكم، من خلال تعزيز قدرة الأنظمة السياسية على رصد الفضاء العام وإدارة الخطاب العام والحد من إمكانات التعبئة المعارضة، بما يدعم استمرارية النظام السياسي واستقراره (Feldstein. S., 2021, pp. pp. 85, 92, 160) وبذلك، لا تُفهم البنية الرقمية بوصفها وسيطاً محايداً، بل باعتبارها عنصراً فاعلاً في إنتاج أنماط جديدة من السلطة وإعادة تشكيل التوازن بين الدولة والمجتمع في العصر الرقمي (Feldstein. S., 2021, pp. 155, 160.)

وبرز مفهوم **"سيادة البيانات"**[٤] (Timmers, 2019, pp. 3-5)بوصفه أحد المكونات المتنامية للسيادة الوطنية في العصر الرقمي، إذ يشير إلى تصاعد أهمية التحكم في تدفق البيانات باعتبارها مورداً استراتيجياً في الاقتصاد السياسي العالمي. فالبيانات، التي توصف غالباً بأنها "النفط الجديد"، تختلف عنه في كونها مورداً متجدداً وغير تنافسي، ما يعزز قيمتها التراكمية في الأنظمة الرقمية الحديثة. ويُظهر الأدب المعاصر في الذكاء الاصطناعي أن التحكم في تدفق البيانات يُعد عنصراً حاسماً في تطوير القدرات التنبؤية وتحسين أداء النماذج الذكية، بما في ذلك تطبيقات السياسات الاقتصادية والأمنية. (Lee, 2018, pp. 120-125.)

يتحوّل التنافس الأمريكي-الصيني في المجال الرقمي إلى صراعٍ متزايد حول التحكم في البنية التحتية للبيانات بوصفها أحد أهم محددات القوة في النظام الدولي المعاصر. ففي الاقتصاد السياسي الرقمي، لم يعد النفوذ قائماً فقط على امتلاك التكنولوجيا، بل على القدرة على إدارة تدفق البيانات العابرة للحدود وتحديد الأطر القانونية والمؤسسية التي تنظّمها (Arab digital development report , 2019) (Digital economy report , 2020)

[٤] خضوع البيانات للقوانين الوطنية للدولة التي تُخزن أو تُعالج فيها.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

وتشير التقارير الأممية إلى أن الحوكمة الرقمية أصبحت عنصراً مركزياً في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية في ظل تصاعد أهمية البيانات كأصل استراتيجي في التنمية والأمن. (Digital economy report , 2020)

وفي هذا الإطار، فإن خضوع البيانات لأنظمة قانونية خارجية قد ينعكس على مستويات النفوذ السياسي والاقتصادي، إذ تُظهر الأدبيات أن امتداد الولاية القانونية للدول على البيانات المخزنة لدى شركاتها خارج الحدود يعيد تعريف مفهوم السيادة في العصر الرقمي. (United Nations ,Conference on Trade and Development (UNCTAD), 2020) وفي المقابل، يتيح التحكم المحلي في البنية التحتية الرقمية للدول تعزيز استقلالها النسبي في إدارة مواردها المعلوماتية وتقليل أشكال التبعية التقنية.

ومن هنا، تواجه دول الشرق الأوسط معضلة استراتيجية تتمثل في الموازنة بين الاستفادة من التحول الرقمي وبين الحفاظ على هامش من السيادة في الفضاء السيبراني. وقد أكدت تقارير التنمية الرقمية العربية وجود فجوة هيكلية في القدرات الرقمية والتنظيمية تؤثر مباشرة في قدرة الدول على إدارة بياناتها الوطنية ضمن بيئة رقمية عالمية متشابكة. (United Nations Conference on Trade and Development. , 2020)

تقود هذه التحولات إلى إعادة تعريف مفهوم القوة في العلاقات الدولية، إذ لم تعد القوة مرتبطة بالأدوات العسكرية أو الاقتصادية التقليدية فقط، بل أصبحت البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك شبكات الاتصال ومراكز البيانات، عنصراً مركزياً في إنتاج النفوذ. ووفقاً لمفهوم "القوة الهيكلية"، فإن القدرة على التحكم في البنى التنظيمية والتقنية والمالية تؤثر بشكل غير مباشر في سلوك الدول ونتائج التفاعلات الدولية. (Strange, 1988, pp. pp. 24–27.)

وبذلك، لم يعد التنافس التكنولوجي محصوراً في بيع التقنيات أو تصديرها، بل امتد ليشمل التحكم في منطق تشغيل الفضاء الرقمي ذاته. ويعكس هذا التحول أن القوة في العصر الرقمي لم تعد تُفهم بوصفها قوة ثقافية أو مادية فقط، بل بوصفها قدرة على تشكيل البنية التحتية والمعايير التقنية التي تنتج أنماطاً طويلة الأمد من الاعتماد وإعادة إنتاج النفوذ. (Strange, 1988, pp. pp. 78-83.) ومن ثم، فإن التنافس الأمريكي-الصيني يعكس تحولاً أعمق في طبيعة القوة الدولية، إذ تتداخل آليات الجذب والإكراه داخل البنية التحتية الرقمية ذاتها.

ثانياً: السيادة التكنولوجية والجغرافيا السياسية: تلاقي الواقعية والبنائية

لفهم أعمق لتداعيات التنافس التكنولوجي الأمريكي-الصيني في الشرق الأوسط، لا بد من معالجة التوتر النظري بين الواقعية والبنائية في تفسير طبيعة التكنولوجيا في العلاقات الدولية. فبينما تميل المقاربات الواقعية إلى النظر إلى القدرات المادية بوصفها محدداً رئيسياً للقوة في النظام الدولي، بما في ذلك الأبعاد التقنية عندما تُسهم في تعزيز القوة العسكرية والاقتصادية، تذهب المقاربة البنائية إلى أن الفاعلية الدولية لا تُفهم بمعزل عن البنى الاجتماعية

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

التي تُنتج المعايير والهويات وتُعيد تشكيل المصالح ذاتها. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.، ٢٠١٩)

وفي هذا السياق، يبرز التنافس التكنولوجي المعاصر بوصفه مجالاً تتقاطع فيه هاتان الرؤيتان؛ إذ تصبح السيادة التكنولوجية ضرورة مادية ترتبط بقدرة الدولة على الاستمرار والمنافسة في النظام الدولي، وفي الوقت نفسه تمثل مؤشراً رمزياً على المكانة والحداثة والاعتراف الدولي. وتجادل هذه الدراسة بأن التنافس الراهن يمثل نقطة تلاقٍ بين المنظورين، حيث تُعد السيادة التكنولوجية شرطاً مادياً للبقاء وفق المنظور الواقعي، وفي الوقت نفسه علامة رمزية على المكانة وفق المنظور البنائي. (Wendt & DeNardis, 1999, pp. pp. 1–3, 5,10.)

في بيئة شرق أوسطية تتسم بتعقيدات أمنية عالية، يكتسب هذا التداخل أهمية خاصة، إذ لم يعد الاختيار التكنولوجي قراراً اقتصادياً صرفاً، بل يُقدَّم بوصفه قراراً أمنياً واستراتيجياً، ترتبط فيه خيارات البنية التحتية الرقمية مباشرة بقضايا السيادة وإدارة البيانات والأمن القومي، في ظل تصاعد أهمية الحوكمة الرقمية في المنطقة العربية. (الاسكوا، ٢٠١٩)

ومن منظور الاقتصاد السياسي الدولي، يمكن فهم هذا التحول عبر إطار "الاعتماد المتبادل المُسلّح"، الذي يشير إلى أن الشبكات العالمية ليست فضاءات محايدة، بل هياكل غير متكافئة تتيح للفاعلين المتمركزين داخل العقد الرئيسية القدرة على توظيف تدفق البيانات والمعلومات كأداة نفوذ سياسي واقتصادي. (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الإسكوا، ٢٠٢١)

وفي هذا السياق، تصبح البنية التحتية الرقمية في الشرق الأوسط جزءاً من هذه الشبكات العالمية غير المتكافئة، بما يجعل الخيارات التقنية للدول مرتبطة بتوازنات قوة غير مرئية لكنها فاعلة.

فالتقارب مع واشنطن يفتح آفاق التعاون العسكري والتكنولوجي المتقدم، لكنه قد يضع الدول ضمن شبكات تنظيمية وقانونية مرتبطة بالبنية الرقمية الغربية، بينما يتيح التقارب مع بكين وصولاً أوسع إلى البنية التحتية الرقمية منخفضة التكلفة وسريعة التوسع، لكنه قد يعيد تشكيل أنماط الاعتماد التقني بما ينعكس على مستويات السيادة الرقمية وإدارة البيانات (Henry Farrell Abraham L. Newman; , 2019, pp. 45–50.)

وبذلك، لا يُفهم التنافس الأمريكي-الصيني بوصفه مجرد صراع على الأسواق أو التكنولوجيا، بل باعتباره إعادة تشكيل لبنية الاعتماد الدولي نفسها، حيث تتقاطع أدوات القوة الصلبة والناعمة داخل الشبكات الرقمية، بما يعيد تعريف مفهوم السيادة في العصر الرقمي.

غير أن التفسير الواقعي وحده لا يكفي. فالبنائية تُبرز البعد الهوياتي والمعياري لهذا التنافس. إذ تمثل التكنولوجيا محوراً مركزياً في السرديات الوطنية لدول مثل السعودية والإمارات، في إطار رؤى استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد معرفي قائم على الابتكار (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ (برامج تحقيق

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الرؤية)، ٢٠١٦), وفي هذا السياق، لا تُعد التكنولوجيا مجرد أداة اقتصادية، بل رمزاً للحداثة ومؤشراً على المكانة الدولية. (Wendt & DeNardis, 1999) و تقدم الصين نموذجاً للتحديث السريع غير المقترن بالليبرالية السياسية، وهو ما ينسجم مع تطلعات بعض الأنظمة التي تسعى إلى تحقيق التنمية مع الحفاظ على الاستقرار السياسي. (Chen, 2021, p. 460)

يتجاوز التنافس التكنولوجي في سياق "طريق الحرير الرقمي" أبعاده المادية ليأخذ طابعاً خطابياً-بنائياً، إذ تُقدَّم المبادرات الصينية ضمن سردية رسمية تؤكد مبادئ "التعاون والمنفعة المتبادلة" وبناء "مجتمع ذي مصير مشترك للبشرية"، بما يعيد تأطير الانخراط التكنولوجي بوصفه شراكة تنموية لا أداة هيمنة (People's Republic of Chi, 2019, pp. 3-5), وفي هذا الإطار، لا يُنظر إلى الخطاب بوصفه انعكاساً للسياسات فحسب، بل كآلية فاعلة في تشكيل معاني التعاون الدولي وإعادة إنتاج الهويات والمصالح، وهو ما يتسق مع الطرح البنائي الذي يرى أن البنى الاجتماعية في السياسة الدولية تُنتج مصالح الفاعلين وتعيد تشكيلها، وأن الهويات تتشكل عبر التفاعل الاجتماعي المستمر (Wendt & DeNardis, 1999, pp. pp. 1–4, 224–229.) وعلى هذا الأساس، تمثل التكنولوجيا محوراً مركزياً في السرديات الوطنية لدول مثل السعودية والإمارات، ضمن رؤى استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد معرفي قائم على الابتكار (Kingdom of Saudi Arabia., 2016), وفي هذا السياق، لا تُعد التكنولوجيا مجرد أداة اقتصادية، بل رمزاً للحداثة ومؤشراً على المكانة الدولية، إذ تُسهم التفاعلات الدولية والخطابات الرسمية في إعادة تشكيل إدراك الدول لموقعها وهويتها داخل النظام الدولي. (Chen, 2020, p. 460.)

كما تقدم الصين نموذجاً للتحديث السريع غير المقترن بالليبرالية السياسية، وهو ما ينسجم مع تطلعات بعض الأنظمة التي تسعى إلى تحقيق التنمية مع الحفاظ على الاستقرار السياسي. (Paul & Wohlforth, 2014, pp. pp. 5–8.)ويتيح هذا التأطير الخطابي للفاعلين الإقليميين، لا سيما في الشرق الأوسط، توظيف الانخراط في المشاريع الرقمية الصينية كأداة لتعزيز الشرعية الداخلية وإعادة تعريف موقعهم في النظام الدولي عبر تنويع الشراكات الاستراتيجية، بما يتقاطع مع أدبيات "البحث عن المكانة" التي تؤكد أن الدول تسعى إلى الاعتراف بقدر ما تسعى إلى القوة المادية. (Wendt & DeNardis, 1999, pp. pp. 1–10, 224–232.)

وفي هذا السياق، يمكن فهم "طريق الحرير الرقمي" ليس فقط كبنية تحتية تكنولوجية، بل كمنصة لإنتاج معاني جديدة للتنمية والحداثة، حيث تتداخل الاعتبارات المادية مع الأبعاد الرمزية في تشكيل أنماط النفوذ والتفاعل الدولي.

ويظهر التلاقي بين الواقعية والبنائية كذلك في اتجاه "الإنترنت المجزأ" (Splinternet)، الذي يشير إلى تفكك الفضاء الرقمي العالمي إلى شبكات وطنية أو إقليمية متمايزة تخضع بدرجات متفاوتة لسلطة الدولة وسيادتها التنظيمية. (Mueller, 2017, pp. pp. 63–65.), فالواقعيون ينظرون إلى هذا الاتجاه بوصفه إجراءً دفاعياً لحماية الأمن القومي

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

وتعزيز السيطرة على تدفق المعلومات، بينما يراه البنائيون انعكاساً لتشكل بيئات رقمية متعددة تتباين فيها المعايير والهويات التنظيمية.

وفي الشرق الأوسط، تتجلى ملامح هذا التحول عبر سياسات توطين البيانات، وتوسيع أنظمة الحوكمة والمراقبة الرقمية، وتباين أنماط الارتباط بالبنى التكنولوجية الغربية أو الصينية، بما يعكس إعادة تشكيل تدريجية للبنية الرقمية الإقليمية ضمن سياقات جيوسياسية متغيرة. ويعكس ذلك صراعاً أعمق حول المعايير الحاكمة للفضاء السيبراني، بين مقاربات تُعلي من حرية تدفق المعلومات وحقوق الإنسان، وأخرى تركز على سيادة الدولة ومتطلبات الاستقرار السياسي والأمني. (DeNardis & Wu, 2006, 2020, pp. 30–36.;pp.10–15)

ويزيد من تعقيد هذا المشهد تصاعد دور الفواعل غير الحكومية، بما في ذلك شركات التكنولوجيا الكبرى والمنصات الرقمية العابرة للحدود، التي تسهم في إعادة تشكيل أنماط السلطة وتفكيك احتكار الدولة للفضاء الرقمي

و أن تصاعد دور الفواعل غير الحكومية يزيد من تعقيد هذا المشهد، إذ تساهم شركات التكنولوجيا الكبرى والمنصات الرقمية العابرة للحدود، إلى جانب الفاعلين السيبرانيين غير الرسميين، في إعادة تشكيل أنماط السلطة وتفكيك احتكار الدولة للفضاء الرقمي. (Castells, 2010, pp. 504, 507.)

وفي هذا السياق، لا تقتصر التحولات الرقمية على البنية التحتية، بل تمتد إلى إنتاج معايير وقيم جديدة تنظم السلوك الدولي، وهو ما يتسق مع أطروحات "انتشار المعايير" التي ترى أن الفاعلين يمكن أن يكتسبوا أدواراً معيارية عبر تبنيهم وترويجهم لأطر تنظيمية جديدة. (Finnemore & Sikkink, 1998, pp. pp. 892, 895, 899.) ومن هذا المنطلق، تسعى بعض دول الخليج إلى الاستثمار في مبادرات حوكمة وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز مكانتها كفاعلين معياريين في الحوكمة الرقمية العالمية. (United Arab Emirates [UAE] Ministry of State, 2018)

ومن منظور تأسيسي، لم تعد التكنولوجيا عاملاً خارجياً عن بنية الدولة، بل أصبحت جزءاً من تكوينها البنيوي. فالدولة التي تفتقر إلى سيادة تكنولوجية متماسكة تواجه تراجعاً في قدرتها السيادية الشاملة، في ظل تشابك متزايد بين البنى الرقمية والوظائف السيادية التقليدية. ومع ذلك، فإن الاستقلال الذاتي الكامل غير ممكن في عالم مترابط، ما يجعل "الاستقلالية الاستراتيجية" بديلاً عملياً، يقوم على تنويع الشركاء وتقليل المخاطر دون الانكفاء على الذات. (Nye J. S., 2011, pp. 41, 44, 47.), ويجبر التنافس الأمريكي-الصيني دول الشرق الأوسط على إعادة ضبط هذا التوازن بصورة مستمرة، عبر الموازنة بين الاعتبارات الأمنية الواقعية والتطلعات المعيارية البنيوية.

تكشف مقاربة التلاقي بين الواقعية والبنائية أن السيادة التكنولوجية لم تعد مسألة تقنية أو اقتصادية فحسب، بل أصبحت محوراً بنيوياً في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للنظام الدولي. فالتكنولوجيا تؤدي دوراً مزدوجاً: فهي تعزز القدرات المادية للدول وتدخل ضمن

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

حسابات الأمن القومي، وفي الوقت نفسه تسهم في تشكيل السرديات الوطنية وصياغة الهويات التنموية الحديثة. (Wendt & DeNardis, 1999, pp. 224, 231–232. ;33, 36, 41– 42.) ومن ثم، فإن استجابة دول الشرق الأوسط لهذا التنافس ستحدد موقعها الاستراتيجي والرمزي داخل النظام الرقمي العالمي الناشئ..

ويؤكد هذا التحليل أن التنافس التكنولوجي لم يعد يقتصر على أدوات القوة الناعمة، بل امتد ليشمل أنماطاً من القوة الهيكلية التي تعيد توزيع النفوذ عبر الشبكات الرقمية العالمية، بما يتسق مع أطروحة "الاعتماد المتبادل المُسلّح" التي تبيّن كيف يمكن للبنى الشبكية أن تتحول إلى أدوات نفوذ. (Henry Farrell Abraham L. Newman; , 2019, pp. 45, 48, 51.)

المبحث الثاني: المبحث الثاني: التحليل الإمبريقي للاستراتيجيات التكنولوجية الأمريكية-الصينية

أولاً: أولاً: المقاربة الأمريكية: التحالفات الأمنية، والديمقراطية الرقمية، وسياسات الاحتواء

يتطور التنافس التكنولوجي الأمريكي-الصيني في الشرق الأوسط ضمن تحول أعمق في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ انتقل من مقاربة خطابية تركز على "حرية الإنترنت" كأداة لدعم التحول الديمقراطي، إلى مقاربة أمنية تركز على حماية البنى التحتية الحيوية واحتواء النفوذ التكنولوجي الصيني عبر التحالفات وضوابط التصدير. وتوضح أدبيات القوة الناعمة أن التكنولوجيا لم تعد مجرد أداة لنشر القيم، بل أصبحت جزءاً من أدوات النفوذ في السياسة الدولية المعاصرة، بما يعيد تشكيل العلاقة بين المعرفة والقوة (Nye J. S., 2004), وفي المقابل، لا يمكن تفسير التحول الرقمي في الشرق الأوسط عبر النماذج المعيارية الجاهزة، بل من خلال تحليل البنية الاقتصادية والمؤسسية لعمليات التحول الرقمي. وتشير أدبيات البنية التحتية الرقمية إلى أن الإنترنت لم يعد فضاءً محايداً، بل أصبح بنية سياسية-تقنية تُعاد من خلالها صياغة مفاهيم السلطة والسيادة في النظام الدولي (DeNardis &. L., 2020), وتؤكد أدبيات الاقتصاد السياسي للشبكات أن الترابطات العالمية يمكن أن تتحول إلى أدوات نفوذ غير مباشرة عندما تتمركز في عقد تكنولوجية رئيسية تتحكم في تدفق البيانات (Henry Farrell Abraham L. Newman; , 2019). وفي هذا السياق، تُظهر تقارير التنمية الدولية أن التحول الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتسم بتباين بنيوي بين دول متقدمة في بناء البنية التحتية الرقمية وأخرى تعاني من فجوات مؤسسية وتنظيمية تحد من الاستيعاب الفعّال للتكنولوجيا. (World Bank, 2022.2023.) ويعكس ذلك أن الرقمنة لم تعد عملية تقنية فحسب، بل مساراً لإعادة تشكيل النمو الاقتصادي والهياكل الإنتاجية في المنطقة. (International Monetary Fund [IMF], 2023)

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

وتُظهر أدبيات الاقتصاد السياسي الدولي أن الدولة لا تزال فاعلاً مركزياً في تشكيل نتائج الاقتصاد السياسي، خصوصاً في السياقات التي تتسم بوجود مؤسسات مملوكة للدولة، إذ يرتبط الأداء الاقتصادي بالبنية المؤسسية وقدرة الدولة على إدارة القطاعات الاستراتيجية. (Hertog, 2010, pp. 265–272)ومن هذا المنظور، لا يُفهم تدخل الدولة باعتباره انحرافاً عن السوق، بل عنصراً بنيوياً داخل ترتيبات الاقتصاد السياسي نفسه.

وفي إطار الاقتصاد السياسي للاتصالات، تكشف تحليلات توسع الشركات الرقمية الصينية عن ارتباط هذا التوسع بعمليات إعادة تنظيم رأس المال داخل قطاع التكنولوجيا، بما يعكس ديناميات متزايدة لتركيز القوة الاقتصادية في الاقتصاد الرقمي العالمي (Jia, 2018, pp. 6–10) وهذا يؤكد أن البنية الرقمية تُنتج داخل علاقات ملكية وتمويل تؤثر في توزيع القوة داخل السوق العالمي..

ومن زاوية حوكمة الإنترنت، تُظهر الأدبيات أن مفهوم "السيادة السيبرانية" يعكس مقاربة تنظيمية بديلة للفضاء الرقمي، تُعيد تعريف العلاقة بين الدولة والإنترنت ضمن إطار سيادي يختلف عن النماذج الليبرالية التقليدية. (Zeng, J., Stevens, T., & Chen, Y., 2017, pp. 336–338) ويشير ذلك إلى تعددية نماذج تنظيم الفضاء الرقمي، بدل وجود نموذج عالمي موحد.

أما في الأدبيات النقدية، فتُفهم الرأسمالية الرقمية بوصفها امتداداً لإعادة إنتاج التفاوتات البنيوية في الاقتصاد العالمي، حيث تتوزع القوة بشكل غير متكافئ داخل النظام الرقمي مع بروز أشكال جديدة من التركز والهيمنة.(Couldry, N., & Mejias, O. A., 2019) ويعكس ذلك استمرار منطق الهرمية داخل الاقتصاد السياسي العالمي رغم الطابع الشبكي للتكنولوجيا.

وفي السياق ذاته، تناقش أدبيات "الاستعمار القائم على البيانات" كيف تُعاد إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أنظمة البيانات الضخمة، إذ تصبح البيانات أداة مركزية لإعادة إنتاج أنماط من السيطرة غير المباشرة عبر البنى الرقمية. (Couldry, N., & Mejias, O. A., 2019, p. 346) ويُفهم هذا التحول بوصفه إعادة تشكيل للعلاقات داخل النظام الرقمي وليس مجرد تطور تقني.

١-البعد الأمني: التكنولوجيا كامتداد للتحالفات الاستراتيجية

يمثل دمج التكنولوجيا ضمن التحالفات الأمنية أحد الأبعاد المركزية في إعادة تشكيل التوازنات الاستراتيجية في النظام الدولي، إذ تشير أدبيات الاقتصاد السياسي الدولي إلى أن البنى الرقمية أصبحت جزءاً من أدوات القوة العالمية وإعادة إنتاج النفوذ عبر الشبكات والبنى التحتية الحيوية (Henry Farrell Abraham L. Newman; , 2019, pp. 45,48,51) , ويُفهم هذا التحول بوصفه إعادة توظيف للترابط الاقتصادي-التكنولوجي كآلية ضغط استراتيجي بين الفاعلين الدوليين.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

وفي هذا السياق، تبنت الولايات المتحدة مبادرة "الشبكة النظيفة" (Clean Network) عام ٢٠٢٠، والتي هدفت إلى إعادة تنظيم البنية التحتية العالمية للاتصالات عبر استبعاد مزودي التكنولوجيا المصنفين كتهديدات أمنية مثل Huawei وZTE من شبكات الجيل الخامس، ضمن توسيع مفهوم الأمن القومي ليشمل الفضاء الرقمي. (DeNardis &. L., 2020, pp. 112,115,118) (U.S. Department of State) و تشير أدبيات الاعتماد المتشابك في الاقتصاد السياسي العالمي إلى أن التنافس التكنولوجي بين القوى الكبرى أدى إلى إعادة تشكيل سلاسل الإمداد الرقمية، بما في ذلك تقييد وصول الشركات الصينية إلى مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية ضمن نمط من إعادة التمركز الجيوتقني (Henry Farrell Abraham L. Newman; , 2019, p. 66.69.72). وفي الحالة الإسرائيلية، تُظهر الأدبيات أن نموذج الابتكار هناك يقوم على اندماج القطاع الأمني مع قطاع التكنولوجيا، إذ يتم إنتاج الابتكار داخل منظومة مؤسسية تقوم على التفاعل المستمر بين المؤسسة العسكرية والشركات التكنولوجية. (Breznitz, , 2007, pp. 55,60) ويُفهم هذا النموذج بوصفه نظاماً مؤسسياً لابتكار مدفوع بالقطاع الأمني.

وبذلك تعكس هذه التحولات إعادة تنظيم العلاقة بين الأمن والتكنولوجيا في النظام الدولي، إذ أصبح التداخل بين المجالين عنصراً بنيوياً في تشكيل سياسات القوة والتنافس التكنولوجي بين الدول الكبرى.

ويرتبط هذا التفوق بدعم استراتيجي أمريكي يجعلها جزءاً من منظومة الابتكار الغربية الأوسع، ما يمنحها موقعاً متقدماً داخل شبكات التكنولوجيا العالمية. (Breznitz, , 2007, pp. 60,63) إذ تُدمج ضمن منظومة أوسع للابتكار الغربي، وتستفيد من تدفق الاستثمار والتعاون البحثي، وهو ما يمنحها موقعاً شبه مركزي داخل شبكات التكنولوجيا العالمية. (OECD, 2021, pp. 19–14) وعليه، فإن إدراج دولة الكيان المحتل في تحليل التنافس التكنولوجي لا ينبغي أن يتم بوصفها فاعلاً اقليمياً فقط، بل كعقدة متقدمة ضمن البنية التكنولوجية الغربية، بما يعكس تداخل التكنولوجيا مع التحالفات الاستراتيجية في النظام الدولي. أما في الخليج، إذ العلاقات الاقتصادية مع الصين متينة، واجهت الولايات المتحدة معادلة معقدة، إذ يتقاطع الاعتماد الاقتصادي على الصين مع الشراكة الأمنية والاقتصادية مع واشنطن، وقد دفعت هذه المعادلة الولايات المتحدة, إلى تطوير بدائل تقنية مثل "Open RAN" (Telecom Infra, 2020, pp. 10-12) التي تعزّز قابلية التشغيل البيني وتقلّل الاعتماد على مزوّد واحد, وتعكس هذه المبادرات انتقال التنافس من مستوى السيطرة على البنية التحتية إلى مستوى الهيمنة على المعايير التقنية. (Hillman, 2021, p. 200)

٢-البعد القيمي: الديمقراطية الرقمية وتحدياتها

تتمثل الركيزة الثانية في الاستراتيجية الأمريكية في الترويج لمفهوم "الديمقراطية الرقمية"، إذ تقدم واشنطن نموذجها بوصفه قائماً على حرية المعلومات وحقوق الإنسان وحماية

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الخصوصية. وقد جاءت مبادرات مثل "إعلان مستقبل الإنترنت" عام ٢٠٢٢ لتعزيز هذا التوجه. (The White House, 2022,) غير أن هذا الخطاب يواجه تحديات تطبيقية في الشرق الأوسط، إذ تميل العديد من الدول إلى إعطاء الأولوية للاستقرار السياسي على حساب حرية الفضاء الرقمي. وتظهر مفارقة في السياسة الأمريكية نفسها، إذ تدعو إلى حرية الإنترنت من جهة، بينما توفر تقنيات مراقبة رقمية لحلفائها في سياق مكافحة الإرهاب من جهة أخرى (Sacks, D., 2021) ورغم استمرار برامج دعم الإعلام الرقمي وبناء القدرات السيبرانية، فإن هذا التناقض يحد من الجاذبية المعيارية للنموذج الأمريكي في المنطقة. (Nye J. S., 2004, pp. 100-105.) فإن هذا التناقض يحدّ من جاذبية نموذجها القيمي.

٣-البعد الاقتصادي: الدولة الاقتصادية وأدوات الاحتواء

تمثل أدوات "حِرَفية الدولة الاقتصادية" (Economic Statecraft) الركيزة الثالثة، إذ تستخدم الولايات المتحدة ضوابط التصدير والعقوبات كأدوات رئيسية لاحتواء الصعود التكنولوجي الصيني. وقد فرضت قيود على تصدير أشباه الموصلات والتقنيات المتقدمة إلى الصين عبر وزارة التجارة الأمريكية. (Bureau of Industry and Security, 2022) ورغم أن هذه الإجراءات تبدو عالمية، إلا أنها تمتد إلى الشرق الأوسط من خلال فرض التزام الشركات الإقليمية بالقوانين الأمريكية، ما يعكس شكلاً من أشكال القوة الهيكلية التي تفرض الاصطفاف داخل النظام التكنولوجي العالمي. (Henry Farrell Abraham L. Newman; 2019) , و يعكس "قانون الرقائق والعلوم" لعام ٢٠٢٢ توجهاً لإعادة توطين سلاسل الإمداد، ما يؤثر في قرارات الاستثمار الإقليمي المرتبطة بالشركات الأمريكية. (CHIPS and Science Act, 2022)

وفي الإطار ذاته، سعت واشنطن إلى إنشاء أطر تكنولوجية مصغرة مثل مجموعة I2U٢ التي تضم الهند والكيان المحتل والإمارات والولايات المتحدة، وتركز على مشاريع تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة (The White House, Joint statement from the leaders of the I2U2, 2022), وقد سعت هذه المبادرات الى منظومة تكنولوجية تقودها الولايات المتحدة، في مقابل تقليص النفوذ الصيني.

غير أن فعالية هذه المبادرات تبقى مرهونة بقدرة دول الخليج على موازنة علاقاتها بين واشنطن وبكين، في ظل استمرار الصين كأكبر شريك تجاري لعدد من دول المنطقة. (Chen, 2020)

٤- تقييم الاستراتيجية الأمريكية

رغم هذه الأدوات المتعددة، تواجه الاستراتيجية الأمريكية فجوة في المصداقية، تعود إلى التذبذب في السياسات الخارجية والانسحابات العسكرية، ما أثر على صورة الولايات

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

المتحدة كشريك موثوق. (Allison, G, 2017, p. 250) وتتساءل دول المنطقة حول كلفة الفرص الاقتصادية الناتجة عن استبعاد التكنولوجيا الصينية مقابل المكاسب الأمنية.

ومع ذلك، تحتفظ الولايات المتحدة بمزايا هيكلية مهمة، تشمل هيمنة الدولار، وسيطرة شركاتها التكنولوجية على النظام البرمجي العالمي، وتفوقها العسكري. وقد اتجهت السياسة الأمريكية خلال المرحلة الأخيرة من فترة الدراسة نحو تبني استراتيجية تُعرف بـ"ساحة صغيرة وسياج عالٍ"، التي تقوم على حماية التقنيات الحساسة مع إبقاء بقية الاقتصاد مفتوحاً. (Bureau of Industry and Security, 2022) وفي الشرق الأوسط، يعني ذلك تصاعد الضغط لحماية البنى التحتية والبيانات الحساسة من النفاذ الصيني، مع استمرار الانفتاح في القطاعات غير الاستراتيجية.

تكشف المقاربة الأمريكية عن استراتيجية متعددة الأبعاد تجمع بين الأمن، المعايير القيمية والأدوات الاقتصادية. غير أن فعاليتها في الشرق الأوسط تبقى مشروطة بقدرتها على التوفيق بين متطلبات الأمن واحتياجات التنمية، في ظل بيئة إقليمية تتسم بتعدد الشراكات وتزايد الاستقلالية الاستراتيجية للدول.

ثانياً: المقاربة الصينية: طريق الحرير الرقمي، عدم التدخل والسلام التنموي

تندرج الاستراتيجية التكنولوجية الصينية في الشرق الأوسط ضمن الإطار الأوسع لمبادرة الحزام والطريق، ولا سيما مكوّنها الرقمي المعروف بـ"طريق الحرير الرقمي" (Digital Silk Road) (Hillman, 2021, p. 10), وتركّز هذه المقاربة على تطوير البنية التحتية للاتصالات، والتجارة الإلكترونية، والمدن الذكية، مقرونة بخطاب سياسي يقوم على مبدأ عدم التدخل وتصدير نموذج حوكمة يُقدّم الاستقرار والتنمية على حساب الانفتاح السياسي.

يتمثل جوهر النهج الصيني في "الدبلوماسية القائمة على البنية التحتية"، أي استخدام المشاريع الرقمية والمادية كأداة لتوسيع النفوذ السياسي والاقتصادي. فقد أصبحت شركات مثل Huawei و ZTE وHikvision فاعلاً محورياً في البنية التكنولوجية للمنطقة، إذ شاركت Huawei في تطوير شبكات الجيل الخامس في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي (Chen, 2020, p. 458) وعلى خلاف النموذج الأمريكي المشروط سياسياً، تقدّم الصين اتفاقيات تعاون أقل ارتباطاً بالشروط السياسية، بما يتسق مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهو ما يجعل هذا النموذج أكثر جاذبية للأنظمة التي تفضّل تحديثاً تقنياً دون إصلاحات سياسية موازية.(Lee, 2018, p. 150)

ويقوم مفهوم "السلام التنموي" في التصور الصيني على أولوية النمو الاقتصادي والاستقرار بوصفهما شرطين سابقين لأي تحول سياسي، وهو ما ينسجم مع طبيعة الطلب في عدد من دول الشرق الأوسط الساعية إلى تسريع التنمية الرقمية، وتستثمر الصين بشكل متزايد في مشاريع المدن الذكية. ففي السعودية، تشارك شركات صينية في بعض مكونات مشروع NEOM ضمن رؤية ٢٠٣٠. (NEOM, n.d)

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

وفي الإمارات تتوسع الشراكات في مجالات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية. وتمثل هذه الاستثمارات طويلة الأمد أدوات لإعادة تشكيل البنية التحتية الرقمية، إذ يؤدي دمج التكنولوجيا الصينية في الطبقات الأساسية للاقتصاد إلى خلق أنماط من الاعتماد المعياري والبياني، بما يمنح بكين قدرة غير مباشرة على فهم وتحليل التدفق الاقتصادية والاجتماعية. (Sacks, D., 2021)

وتشمل الاستراتيجية الصينية أيضاً بناء القدرات البشرية عبر برامج التدريب ونقل المعرفة، خصوصاً من خلال منتديات التعاون الصيني-العربي. (China-Arab States Cooperation Forum, 2022) وقد أسهم ذلك في تشكيل شبكات من الكفاءات الإقليمية التي تتفاعل مع المعايير التقنية الصينية، ما يعزز قابلية تبني هذه المعايير في مجالات مثل الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي. ويُعد توحيد المعايير أحد أبرز أدوات القوة غير المباشرة، إذ يرفع تكاليف التحول لاحقاً إلى أنظمة بديلة. (Zhang, H, 2020) ويشكِّل توحيد المعايير أداة قوة خفية، إذ يجعل تكاليف التحوُّل الى نظام بديل مرتفعة للغاية.

وعلى المستوى المعياري، تروج الصين لمفهوم "السيادة السيبرانية"، الذي يؤكد حق الدول في إدارة فضائها الرقمي وفق أولوياتها الوطنية دون تدخل خارجي. وقد لاقى هذا الطرح قبولاً نسبياً لدى عدد من دول الشرق الأوسط، وظهر في الخطاب الدبلوماسي المتبادل خلال الزيارات رفيعة المستوى بين الصين ودول المنطقة. (Ministry of Foreign Affairs of the PRC, 2022)

ومع ذلك، تواجه الاستراتيجية الصينية مجموعة من التحديات، أبرزها التساؤلات حول جودة بعض التقنيات، واستدامة التمويل في إطار مبادرة الحزام والطريق (Hillman, 2021, p. 220) بالإضافة إلى التوتر بين مبدأ عدم التدخل وتزايد المصالح الأمنية الصينية خارجياً. ورغم هذه التحديات، تمكنت بكين من الحفاظ على علاقات متوازنة مع أطراف إقليمية متباينة، بل ونجحت في تقديم نفسها كوسيط سياسي في بعض الملفات، ما عزز صورتها كشريك براغماتي (Cave, D., 2026)

وخلال الفترة محل الدراسة، اتجهت الصين بصورة متزايدة نحو توظيف الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الخضراء، مستفيدة من موقع الشرق الأوسط بوصفه سوقاً رئيسية للطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة، الأمر الذي أسهم في توسيع نطاق "طريق الحرير الرقمي" ليشمل البعد البيئي إلى جانب البعد الرقمي.(Saudi Green Initiative, n.d.) وبناءً على ذلك، يتضح أن الاستراتيجية الصينية قامت على حزمة متكاملة تشمل البنية التحتية، المعايير، نقل المعرفة والخطاب التنموي. ولم تُقدَّم التكنولوجيا بوصفها أداة محايدة فحسب، بل باعتبارها منظومة متكاملة أسهمت في إعادة تشكيل أنماط الاعتماد طويل الأمد، مع تقليل الكلفة السياسية المباشرة مقارنة بالنموذج الغربي.

وتكشف القراءة التحليلية أن الاستراتيجية الصينية اتسمت بطابع تكاملي، تمزج بين العتاد والبرمجيات والمعايير والسرديات. وهي تقدِّم حزمة تنموية متكاملة تلبي الاحتياجات

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الاقتصادية العاجلة لدول الشرق الأوسط، مع ترسيخ اصطفاف طويل الأمد ضمن المدار الجيوسياسي الصيني. وجاذبيتها تكمن في غياب الشروط السياسية، وفي قدرتها على تقديم التكنولوجيا بوصفها أداة تنمية محايدة خطابياً، رغم ما تحمله من أبعاد جيوسياسية كامنة.

يوضح هذا المبحث أن التنافس التكنولوجي الأمريكي-الصيني في الشرق الأوسط لا يقتصر على الأبعاد الاقتصادية أو الأمنية، بل يمتد ليشمل البنية التحتية الرقمية، والمعايير التنظيمية، ونماذج الحوكمة، ومفاهيم السيادة السيبرانية. فبينما يعتمد النموذج الأمريكي على دمج التكنولوجيا ضمن التحالفات الأمنية وترويج الديمقراطية الرقمية واستخدام أدوات القوة الاقتصادية لاحتواء النفوذ الصيني، يواجه تحديات تتعلق بالمصداقية والتناقض بين الخطاب والممارسة.

أما النموذج الصيني، فيقوم على الاستثمار في البنية التحتية، توحيد المعايير، نقل التكنولوجيا وتقديم خطاب تنموي منخفض الشروط السياسية، ما يمنحه قدرة نسبية على بناء نفوذ طويل الأمد، رغم ما يواجهه من تحديات تتعلق بالاستدامة والجودة والمخاطر الجيوسياسية. وتؤكد الحالات الإقليمية أن دول الشرق الأوسط لا تُعد مجرد ساحات تنافس، بل فاعلين يسعون إلى توظيف هذا التنافس لتحقيق مكاسب استراتيجية متعددة المستويات.

المبحث الثالث: المبحث الثالث: الاستجابات الإقليمية ومسارات التفاعل في ظل التنافس التكنولوجي (٢٠١١-٢٠٢٥).

أولاً: الفاعلية الشرق أوسطية: الموازنة، والتبني الانتقائي، والمقاومة

من الأخطاء الشائعة في تحليل تنافس القوى الكبرى النظر إلى الدول الأصغر بوصفها أطرافاً سلبية في صراع القوى العظمى. غير أن دول الشرق الأوسط أظهرت، خلال المدة محل الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٥)، درجة معتبرة من الفاعلية الاستراتيجية، إذ اعتمدت على استراتيجيات مركّبة لإدارة التنافس التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين. ويعكس هذا السلوك ما تشير إليه أدبيات العلاقات الدولية بمفهوم "الفاعلية المقيدة"، إذ تستطيع الدول المتوسطة استثمار هوامش المناورة المتاحة رغم القيود البنيوية للنظام الدولي. (Wendt, A, 1999, pp. 210–215)

ويركّز هذا القسم على كيفية توظيف دول مثل السعودية والإمارات ودولة الكيان المحتل وإيران لآليات الموازنة الاستراتيجية، التبنّي الانتقائي للتكنولوجيا والمقاومة التقنية، بهدف تعظيم الاستقلالية الاستراتيجية وتقليل تكاليف الانخراط في التنافس الجيوتكنولوجي. (Kuik, C, 2008, pp. . 459–462.)

أ- الموازنة الاستراتيجية (Hedging)

تُعدّ الموازنة الاستراتيجية أحد المفاهيم المركزية في تفسير سلوك الدول المتوسطة في بيئة دولية تتسم بعدم اليقين. ويشير المفهوم إلى نمط يجمع بين التعاون والمنافسة مع القوى الكبرى في الوقت نفسه، بما يسمح بتقليل مخاطر الاعتماد الأحادي وتعزيز هامش المناورة. (Kuik, C, 2008, pp. 159–185)

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

وقد تجلّى هذا النمط، خلال المدة محل الدراسة، في سياسات دول الخليج التي حافظت على شراكات أمنية وثيقة مع الولايات المتحدة، بالتوازي مع توسيع علاقاتها الاقتصادية والتكنولوجية مع الصين، ولا سيما في مجال البنية التحتية الرقمية ضمن مبادرة "طريق الحرير الرقمي" (Chen, 2020, pp. 12–18.), تمثّل الإمارات نموذجاً واضحاً لهذا النهج؛ إذ حافظت على موقعها بوصفها شريكاً أمنياً رئيسياً لواشنطن، وفي الوقت نفسه كانت من أوائل الدول التي اعتمدت شبكات الجيل الخامس التابعة لشركة Huawei (Kemp, G, 2019, p. 122.) وعندما تعرّضت لضغوط أمريكية لإزالة معدات هواوي، اتجهت إلى تبنّي صيغة توازن سمحت باستخدام المعدات الصينية في المجالات غير الحساسة، مقابل استمرار التعاون الأمني مع واشنطن.(Cave, D., 2026) وتُظهر التجربة الخليجية أن التحول الرقمي لم يقتصر على كونه مساراً تحديثياً فحسب، بل مثّل أداة لإعادة تموضع هذه الدول داخل الاقتصاد السياسي العالمي، من خلال تنويع الشراكات التكنولوجية وتعظيم الاستقلالية الاستراتيجية.

ومع تصاعد هذه الضغوط، حاولت الإمارات تبنّي مقاربة وسطية تقوم على التمييز بين القطاعات الحساسة والقطاعات التجارية، إذ أمكن الاستمرار في التعاون التكنولوجي مع الصين في المجالات المدنية، بالتوازي مع الحفاظ على التعاون الأمني مع الولايات المتحدة. ويعكس هذا النهج إدراكاً استراتيجياً مفاده أن الاصطفاف الكامل مع قوة واحدة قد يحدّ من مرونة السياسة الخارجية للدولة ويقلّص قدرتها على إدارة المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بالتنافس بين القوى الكبرى. (Srnicek, N, 2017, pp. 24–26)

وقد أتاحت هذه المقاربة للإمارات الاستفادة، خلال المدة محل الدراسة، من الضمانات الأمنية الأمريكية ومن الكفاءة والبنية التحتية الصينية في آنٍ معاً، كما عكست حساباً براغماتياً يقوم على أن الاصطفاف الكامل مع أحد الطرفين قد يضرّ بالمصلحة الوطنية ويحدّ من هامش المناورة الاستراتيجية.

ب- التبني الإنتقائي للتكنولوجيا والتوطين

لم يقتصر سلوك دول الخليج، خلال المدة محل الدراسة، على استيراد التكنولوجيا، بل اتجه بصورة متزايدة نحو إعادة توطينها ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية، كما في رؤية السعودية ٢٠٣٠. ويعكس ذلك نمطاً من "التبنّي الانتقائي"، إذ جرى استيراد التقنيات مع إعادة تكييفها ضمن أطر تنظيمية وسيادية محلية.

ويعكس هذا التوجه إدراكاً متزايداً بأن السيطرة على البيانات والبنية التحتية الرقمية أصبحت جزءاً من مفهوم السيادة في الاقتصاد الرقمي.(Saudi Vision 2030, n.d.)كما أتاح التنافس الأمريكي-الصيني تحسين شروط نقل التكنولوجيا، إذ استفادت الدول الإقليمية من المنافسة بين الطرفين للحصول على شروط أفضل في مجالات الاستثمار وبناء القدرات التقنية. (Triolo, P, 2020, pp. 18–24.) (Kania, & Costello,, 2018, pp. 7–11)

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

ج- المقاومة التقنية والابتكار المحلي

تمثّل دولة الكيان المحتل حالة مميّزة بوصفها اقتصاداً قائماً على الابتكار، إذ تطوّر جزءاً كبيراً من تقنياتها محلياً بدل الاعتماد الكامل على الاستيراد. ومع ذلك، فإنها تتعرض لضغوط متزامنة من الطرفين؛ إذ تسعى الولايات المتحدة إلى تقييد النفوذ التكنولوجي الصيني داخل بنيتها التحتية، بينما تحاول الصين الوصول إلى منظومتها الابتكارية، بما في ذلك تدقيق الاستثمارات في شركات الذكاء الاصطناعي (Kemp, G, The geopolitics of technology, 2001, p. 124)وتكمن فاعلية هذا النموذج في القدرة على إدارة هذا التوازن عبر تأجيل أو إعادة صياغة القرارات لتفادي الاصطدام المباشر مع أي طرف. (Segal, A, 2016, pp. 143–150)

أما إيران، التي خضعت خلال المدة محل الدراسة لعقوبات اقتصادية وتقنية واسعة، فقد اتجهت إلى تطوير بدائل تكنولوجية محلية وتعزيز التعاون مع الصين في مجالات الاتصالات والبنية الرقمية. وفي هذا السياق، أصبحت التكنولوجيا أداة مقاومة سياسية واقتصادية تسهم في تقليل آثار العزلة الدولية، كما مثّل تبنّي بعض أنظمة المراقبة والسيطرة على الإنترنت ذات الطابع الصيني مزيجاً من الضرورة العملية والتقارب البراغماتي. (Segal, A, The hacked world order: How nations fight, trade, maneuver, and manipulate in the digital age, 2016, pp. 143–150) (Kania, E. B., & Costello, J, 2018, pp. 7–11)

د- دور الفاعلين غير الحكوميين:

لا تقتصر الفاعلية الإقليمية على الحكومات وحدها، بل تمتد أيضاً إلى الفاعلين الاقتصاديين غير الحكوميين، وفي مقدمتهم صناديق الثروة السيادية التي أصبحت من أبرز المستثمرين العالميين في قطاع التكنولوجيا. وقد لعبت هذه الصناديق، خلال المدة محل الدراسة، دوراً متزايداً في توجيه الاستثمارات نحو الشركات الناشئة والبنية التحتية الرقمية والذكاء الاصطناعي.

ويُعدّ كل من صندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF) وصندوق مبادلة الاستثماري السيادي الإماراتي من أبرز المستثمرين في شركات التكنولوجيا الأمريكية والصينية على حد سواء. ومن خلال امتلاك حصص في كلا المنظومتين، اكتسبت هذه الصناديق نفوذاً ومعرفة استراتيجية، إذ استثمرت في شركات وادي السيليكون، وفي الوقت ذاته موّلت مشروعات صينية في المنطقة. ويخلق هذا التشابك المالي هامش أمان نسبي ضد الانفصال الجيو-اقتصادي الكامل. كما أن رواد الأعمال الإقليميين يعملون ضمن شبكات عالمية عابرة للحدود، ويتنقلون بين أنظمة العقوبات واللوائح التنظيمية للحفاظ على الاتصال بالأسواق الدولية. (Mubadala Investment Company, 2026) (Public Investment Fund, 2026)

ومن خلال هذه الاستثمارات، تمكنت الدول الخليجية من اكتساب خبرات تقنية وتعزيز نفوذها الاقتصادي داخل شبكات الابتكار العالمية، وهو ما أسهم في تقليل احتمالات الانفصال

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الكامل بين المنظومتين التكنولوجيتين الأمريكية والصينية (Srnicek, N, Platform capitalism, 2017, pp. 24–26) (Leonard, M, 2021, pp. 73–80)

هـ- قيود الفاعلية الإقليمية:

على الرغم من هذه الفاعلية، فإن قدرة الدول الإقليمية على المناورة ليست مطلقة، إذ يتقلص هامش الاستقلالية المتاح للدول المتوسطة مع تصاعد التنافس التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين، خاصة في ظل اتجاه القوى الكبرى إلى ربط التعاون التكنولوجي باعتبارات أمنية وجيوسياسية متزايدة، ومع ذلك، تظل هذه الفاعلية مقيدة؛ فكلما تصاعد التنافس، تقلّص هامش المناورة. (Henry Farrell Abraham L. Newman; , 2019, pp. 45–51) (Kuik, C, 2008, pp. 159–185.)

فمن جهة تسعى الولايات المتحدة إلى الحد من انتشار بعض التقنيات الصينية في البنية التحتية الرقمية لحلفائها، ومن جهة أخرى تعمل الصين على توسيع حضورها التكنولوجي العالمي من خلال مبادرات مثل "طريق الحرير الرقمي". وفي ظل هذا التنافس، وجدت دول الشرق الأوسط نفسها، خلال المدة محل الدراسة، أمام ضغوط متزايدة نحو التكيّف مع منظومتين تكنولوجيتين متنافستين. ويتمثل التحدي في الحفاظ على قدر كافٍ من الاستقلالية لتجنب التحول إلى ساحة صراع بالوكالة، وهو ما يستلزم تنسيقاً دبلوماسياً إقليمياً أكثر فاعلية، بما في ذلك عبر مجلس التعاون الخليجي، لتوحيد الموقف التفاوضي تجاه القوى الخارجية. (Triolo, P, 2020, pp. 12–18)

وعليه، لا تُعد دول الشرق الأوسط متلقية سلبية للتكنولوجيا الأمريكية أو الصينية، بل فاعلاً يعيد تشكيل هذه التكنولوجيا وتكييفها وفق مصالحه المحلية، بما يعقّد الثنائية التقليدية ويمنح الإقليم دوراً أكثر تركيبية داخل النظام التكنولوجي العالمي.

ثانياً: السيناريوهات المحتملة لتطور النظام التكنولوجي الإقليمي في ضوء التنافس الأمريكي-الصيني حتى عام ٢٠٢٥: التفكك، أم التكامل، أم ثنائية الأقطاب التكنولوجية؟

في ضوء الاتجاهات السائدة في التنافس التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين في الشرق الأوسط خلال المدة محل الدراسة، يمكن تحليل ثلاث مسارات رئيسية محتملة حتى عام ٢٠٢٥: التفكك التكنولوجي، التكامل البراغماتي، أو نشوء بنية ثنائية الأقطاب رقمية. وتستند هذه السيناريوهات إلى الاتجاهات البنيوية القائمة، مع مراعاة تأثير الصدمات الجيوسياسية والتكنولوجية المفاجئة. (Mueller, M. L., 2017, pp. 63–68) (Institut Français des Relations Internationales, 2024, pp. 9–14)

السيناريو الأول: التفكك التكنولوجي ((Splinternet

يفترض هذا السيناريو تصاعد التنافس التكنولوجي إلى مستوى يؤدي إلى انقسام متزايد في المعايير والبنى التحتية الرقمية. في هذه الحالة، يتجه الفضاء الرقمي الإقليمي إلى التمايز بين

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

منظومتين شبه منفصلتين: منظومة تعتمد المعايير الغربية بقيادة الولايات المتحدة، وأخرى تتبنى المعايير والتقنيات الصينية.

ويؤدي هذا المسار إلى ارتفاع تكاليف التشغيل البيني، وتقييد تدفقات البيانات العابرة للحدود، وتعميق الانقسامات الجيوسياسية داخل البنية الرقمية ذاتها. ويمثل هذا السيناريو تغليباً لمنطق الأمن القومي على حساب الكفاءة الاقتصادية ومحددات الاندماج التقني. (DeNardis & Wu, 2006, 2020, pp. 10–18,30–36)

السيناريو الثاني: التكامل البراغماتي (النموذج الهجين)

يفترض هذا السيناريو أن الترابط الاقتصادي والتكنولوجي يمنع حدوث انفصال كامل، مما يؤدي إلى استمرار نموذج هجين في المنطقة. إذ تستخدم بعض الدول معدات وبنى تحتية صينية في طبقات الاتصالات، مقابل اعتمادها على خدمات وبرمجيات أمريكية في القطاعات المالية والإدارية.

غير أن هذا النموذج يظل هشّاً، إذ يعتمد على استمرار التوازن بين الطرفين؛ فأي صدمة أمنية مرتبطة بالتكنولوجيا الصينية، أو تشديد إضافي في العقوبات الأمريكية، قد يدفع نحو إعادة الاصطفاف وتقليص مساحة هذا التوازن الهجين. (Farrell, H., & Newman, 2019, pp. 50–55) (Hillman, 2021, pp. 195–202)

السيناريو الثالث: ثنائية الأقطاب مع مراكز اقليمية

في هذا السيناريو يتبلور نظام رقمي ثنائي القطبية، ولكن بصيغة غير مركزية، إذ تتشكل مراكز إقليمية وظيفية داخل كل محور. فقد يميل الكيان الإسرائيلي إلى الاندماج مع المنظومة التكنولوجية الأمريكية في مجالات الأمن السيبراني والدفاع، بينما تتوسع شراكات بعض دول الخليج مع الصين في مجالات المدن الذكية والطاقة والتقنيات الخضراء.

ويُخفف هذا النمط من حدة المواجهة المباشرة بين القوتين، لكنه يعيد إنتاج أشكال من التقسيم الجيوسياسي داخل البنية التكنولوجية العالمية. (Chen, Z, 2021, pp. 431–446) (OECD., 2021, pp. 14–19)

المحرّكات الرئيسية حتى ٢٠٢٥:

أولاً: حوكمة الذكاء الاصطناعي

يرى تريولو (Triolo, 2020) أنه إذا تم التوصل إلى أطر تنظيمية مشتركة ومعايير تقنية موحدة بين واشنطن وبكين في مجالات التكنولوجيا الناشئة، فقد تتعزز فرص التكامل والاندماج في النظام الرقمي العالمي. أما في حال تصاعد "أمننة" التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، وتحويلهما إلى مجال للتنافس الجيوسياسي والعسكري، فإن مسار "التفكك الحمائي (Fragmentation) "والتشظي إلى كتل تكنولوجية مغلقة يصبح السيناريو الأكثر ترجيحاً (Triolo, P, 2020, pp. 14–16)

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

ثانياً: التحول الطاقوي

يشكل التحول نحو الطاقة النظيفة عاملاً حاسماً، إذ تتقدم الصين في تقنيات الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية، ما يعزز حضورها في المنطقة ما لم تقدّم الولايات المتحدة بدائل تنافسية مماثلة. (Saudi Green Initiative, n.d.)

ثالثاً: البنية الأمنية الإقليمية

يسهم الاستقرار الإقليمي والحوار الأمني في تقليل "أمننة" التكنولوجيا، بينما يؤدي تصاعد التوترات إلى عكس ذلك، عبر ربط التكنولوجيا مباشرة باعتبارات الأمن القومي.

الأبعاد الفلسفية:

يمثل عام ٢٠٢٥ اختباراً لمدى قدرة التكنولوجيا على أداء دور توحيدي أو تفكيكي في النظام الدولي. فالسيناريو التفككي يعيد إنتاج منطق الكتل، بينما يعكس السيناريو الهجين استمرار الاعتماد المتبادل رغم التنافس. أما سيناريو ثنائية القطبية فيعيد تشكيل النظام عبر توزيع مراكز النفوذ التكنولوجي إقليمياً.

وفي جميع الحالات، تظل الفاعلية الإقليمية عاملاً وسيطاً حاسماً في توجيه المسار النهائي، وليس مجرد نتيجة آلية لضغوط القوى الكبرى؛ إذ يتوقف اتجاه البنية الرقمية الإقليمية على قدرة الدول على تحويل الاعتماد المتبادل من مصدر هشاشة إلى أداة تفاوض وبناء قدرة ذاتية، وعلى مدى نجاحها في صوغ قواعد وطنية وإقليمية تقلل من مخاطر التفكك وتحد من الارتهان الكامل لأي منظومة تكنولوجية واحدة. (Wendt, A, 1999, pp. 224–232) (Nye J. S., 2011, pp. 41–47)

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن التنافس التكنولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في الشرق الأوسط خلال المدة ٢٠١١-٢٠٢٥ لم يعد تنافساً قطاعياً محدوداً على الأسواق أو الشركات أو عقود البنية التحتية، بل تحوّل إلى أحد المداخل الرئيسة لإعادة تشكيل أنماط النفوذ الدولي والإقليمي في العصر الرقمي. فقد أصبحت شبكات الاتصالات، ومراكز البيانات، ومنصات الذكاء الاصطناعي، ومعايير الأمن السيبراني، وسياسات توطين البيانات عناصر بنيوية في إنتاج القوة، لا مجرد أدوات تقنية محايدة.

وأثبتت الدراسة صحة فرضيتها الرئيسة، ومفادها أن السيطرة على الفضاء الرقمي لم تعد تعني امتلاك التكنولوجيا فحسب، بل تعني القدرة على تحديد قواعد استخدامها، وتوجيه تدفقها، وبناء علاقات اعتماد طويلة الأمد مع الدول المستفيدة منها. وأن القوة الناعمة في العصر الرقمي لم تعد قائمة على الجاذبية الثقافية أو الخطاب القيمي وحدهما، بل اتخذت شكلاً أكثر تركيباً يمكن وصفه بـ"القوة الهيكلية الرقمية". وتتجلى هذه القوة في قدرة الدول الكبرى على تشكيل البنية التحتية الرقمية والمعايير التقنية التي تعتمد عليها الدول الأخرى في إدارة اقتصاداتها وأمنها وخدماتها

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

العامة. وبذلك يصبح النفوذ الرقمي أقل ظهوراً من النفوذ العسكري المباشر، لكنه أكثر استدامة وعمقاً، لأنه يعمل من داخل البنى التي تنظّم الاتصال والمعرفة والبيانات.

وأظهرت الدراسة أن المقاربة الصينية، من خلال مبادرة "طريق الحرير الرقمي"، تبدو أكثر التصاقاً باحتياجات عدد من دول الشرق الأوسط الساعية إلى تسريع التحول الرقمي، وتطوير البنية التحتية، وتنويع الشراكات الاقتصادية والتكنولوجية. فهي تقدم نموذجاً عملياً يقوم على الاستثمار، وسرعة التنفيذ، وعدم ربط التعاون التكنولوجي بشروط سياسية مباشرة. غير أن هذا النموذج لا يخلو من آثار استراتيجية، إذ قد يؤدي إلى نشوء علاقات اعتماد تقني ومعياري طويلة الأمد، خاصة في مجالات شبكات الجيل الخامس، والحوسبة السحابية، وأنظمة المراقبة، وإدارة البيانات.

في المقابل، تحتفظ الولايات المتحدة بمزايا هيكلية مهمة تتمثل في تفوقها في الابتكار، وهيمنة شركاتها الكبرى على البرمجيات والمنصات الرقمية، وارتباطها بمنظومات أمنية وتحالفية راسخة في المنطقة. إلا أن الاستراتيجية الأمريكية تواجه تحدياً مزدوجاً: فمن جهة، تسعى إلى تقديم نفسها بوصفها حامية للإنترنت المفتوح والديمقراطية الرقمية؛ ومن جهة أخرى، تستخدم أدوات الاحتواء، وضوابط التصدير، والعقوبات، والقيود الأمنية للحد من تمدد التكنولوجيا الصينية. وقد أوجد هذا التوتر فجوة بين الخطاب القيمي والممارسة الاستراتيجية، الأمر الذي دفع كثيراً من دول المنطقة إلى تبني مواقف أكثر براغماتية في إدارة علاقاتها مع واشنطن وبكين.

وتؤكد الدراسة اتساقاً مع مفهوم الوكالة الإقليمية فدول الشرق الأوسط ليست مجرد ساحة سلبية للتنافس بين القوتين، بل تمارس قدراً متزايداً من الفاعلية الاستراتيجية. فدول الخليج، على سبيل المثال، تحاول الاستفادة من التكنولوجيا الصينية في تطوير البنية التحتية والتحول الرقمي، مع الحفاظ على علاقاتها الأمنية والتكنولوجية مع الولايات المتحدة. أما الكيان المحتل فيمثل عقدة متقدمة داخل منظومة الابتكار الغربية، في حين تعكس إيران نموذجاً مختلفاً يقوم على التكيف التكنولوجي في ظل القيود والعقوبات. وتكشف هذه الحالات أن الفاعلين الإقليميين لا يستجيبون للتنافس الدولي بطريقة واحدة، بل يوظفون هذا التنافس وفقاً لأولوياتهم الأمنية والاقتصادية والسياسية.

وبينت الدراسة أن النتيجة الأبرز لهذا التنافس هي تشكّل بيئة رقمية إقليمية تتسم بالتعددية والتجزؤ، إذ لا تتجه دول الشرق الأوسط نحو اصطفاف كامل مع أحد الطرفين، بل نحو استراتيجيات تحوّط وانتقاء تكنولوجي. ويعني ذلك أن مستقبل النظام الرقمي في المنطقة لن يكون امتداداً صافياً للنموذج الأمريكي أو الصيني، بل سيكون نتاجاً لتفاعل معقد بين الضغوط الدولية، واحتياجات التنمية المحلية، واعتبارات السيادة الرقمية، ورغبة الدول في تعظيم استقلاليتها الاستراتيجية.

وعليه، فإن التنافس التكنولوجي الأمريكي-الصيني في الشرق الأوسط يكشف عن تحول أعمق في مفهوم القوة داخل العلاقات الدولية. فلم تعد القوة تُمارس فقط عبر القواعد العسكرية أو النفوذ

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الاقتصادي المباشر، بل عبر البنى الرقمية التي تحدد من يملك البيانات، ومن يتحكم في المعايير، ومن يدير شبكات الاتصال، ومن يستطيع توجيه مسارات الاعتماد التكنولوجي. ومن هنا، فإن فهم مستقبل النفوذ في الشرق الأوسط يتطلب النظر إلى التكنولوجيا بوصفها مجالاً سيادياً واستراتيجياً، لا مجرد قطاع تنموي أو اقتصادي.

وتشير نتائج الدراسة في الفترة الممتدة الى عام ٢٠٢٥, إن الشرق الأوسط يدخل مرحلة جديدة من الجيوبوليتك الرقمي، إذ تزداد أهمية القرارات المتعلقة بمزودي التكنولوجيا، ومراكز البيانات، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني في تحديد موقع دول المنطقة داخل النظام الدولي. وستكون الدول القادرة على تنويع شراكاتها، وبناء قدراتها المحلية، وتطوير أطر واضحة لحوكمة البيانات، هي الأقدر على تحويل التنافس بين القوى الكبرى من مصدر للضغط والتبعية إلى فرصة لتعزيز الاستقلالية الاستراتيجية والتنمية الرقمية المستدامة.

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من أن التنافس التكنولوجي بات يُنتج شكلاً من "القوة الهيكلية الرقمية"، لا ينبغي أن تقتصر التوصيات على زيادة الاستثمار في التكنولوجيا، بل يجب أن تتجه إلى بناء قدرة مؤسسية وقانونية ومعيارية تتيح لدول الشرق الأوسط إدارة الاعتماد التكنولوجي بوعي استراتيجي.

١. أولاً، تعزيز السيادة الرقمية من خلال بناء بنى تحتية وطنية وإقليمية للحوسبة السحابية ومراكز البيانات وربطها بسياسات واضحة لتصنيف البيانات الحساسة. ولا يعني ذلك الانغلاق أو قطع الارتباط بالشركات العالمية، بل تقليل الاعتماد الأحادي وضمان أن تبقى البيانات الحيوية خاضعة لولاية قانونية وطنية أو إقليمية واضحة.

٢. ثانياً، تبنّي استراتيجية تحوّط تكنولوجي مؤسسية لا تقوم على الموازنة الظرفية بين الولايات المتحدة والصين فقط، بل على خرائط مخاطر قطاعية تحدد المجالات التي يمكن فيها قبول موردين متعددين، والمجالات التي تستدعي قيوداً أمنية أعلى، مثل الاتصالات الحكومية، والبنية المالية، والطاقة، والدفاع السيبراني.

٣. ثالثاً، تطوير أنظمة الابتكار الوطنية عبر ربط الجامعات ومراكز البحث والقطاع الخاص وصناديق الثروة السيادية ضمن منظومة واحدة لإنتاج المعرفة. ويقتضي ذلك تحويل الإنفاق على التكنولوجيا من شراء حلول جاهزة إلى تمويل بحوث تطبيقية وبراءات اختراع وشركات ناشئة قادرة على التكيف مع الاحتياجات المحلية.

٤. رابعاً، تعميق حوكمة البيانات والسيادة السيبرانية عبر تشريعات تنظم انتقال البيانات عبر الحدود، وتحدد مسؤولية مزودي الخدمات السحابية، وتفرض اختبارات امتثال

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

أمنية دورية على البنية التحتية الحيوية، مع تجنب الإفراط التنظيمي الذي قد يحد من الابتكار أو يعزل الاقتصادات الرقمية عن الأسواق العالمية.

٥. خامساً، الاستثمار في التقنيات الحرجة وفق أولويات واقعية، ولا سيما الذكاء الاصطناعي التطبيقي، وأمن سلاسل الإمداد الرقمية، وأشباه الموصلات المتخصصة، وشبكات الجيل الخامس والسادس. وينبغي أن يرتبط هذا الاستثمار بخطط تدريب وطنية طويلة الأمد حتى لا تتحول التقنية المستوردة إلى تبعية تشغيلية دائمة.

٦. سادساً، بناء أمن سيبراني متعدد المستويات يجمع بين الحماية التقنية، والردع القانوني، والاستجابة للطوارئ، والتعاون الدولي. ويجب إنشاء آليات تنسيق بين الوزارات والقطاع الخاص ومشغلي البنية الحيوية حتى لا يبقى الأمن السيبراني وظيفة تقنية منفصلة عن القرار الاستراتيجي للدولة.

٧. سابعاً، تعزيز التكامل التكنولوجي الإقليمي عبر مشاريع مشتركة في مراكز البيانات، والهوية الرقمية، والمعايير السحابية، والربط السيبراني الآمن. فالتنسيق الإقليمي يمنح دول الشرق الأوسط قدرة تفاوضية أعلى مع المزودين العالميين ويقلل كلفة الامتثال للمعايير المتنافسة.

٨. ثامناً، توظيف الدبلوماسية التكنولوجية كأداة مركزية في السياسة الخارجية، من خلال المشاركة النشطة في صياغة معايير الذكاء الاصطناعي وحوكمة الإنترنت وحماية البيانات. فالدول التي لا تشارك في صناعة القواعد ستجد نفسها لاحقاً مضطرة إلى الالتزام بقواعد صاغها الآخرون.

٩. تاسعاً، الانتقال من الاستيراد إلى التوطين التكنولوجي المشروط بنقل المعرفة، بإذ تتضمن عقود الشراء الكبرى بنوداً ملزمة للتدريب، والمحتوى المحلي، وتبادل الخبرة، وبناء مراكز بحث مشتركة، لا مجرد توريد المعدات أو البرمجيات.

١٠. عاشراً، بناء مرونة استراتيجية ضد "الاعتماد المتبادل المُسلّح" من خلال تنويع الموردين، وتحديد نقاط الاختناق في سلاسل الإمداد الرقمية، ووضع خطط بديلة للتشغيل في حال تعطل الخدمات أو فرضت قيود سياسية على الوصول إلى التكنولوجيا. وبهذا يمكن تحويل التنافس الأمريكي-الصيني من مصدر ضغط إلى فرصة لتعزيز الاستقلالية الاستراتيجية والتنمية الرقمية المستدامة.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

1- Data Availability Statement: (The manuscript includes all the data used in the study.)
2- Conflict of Interest Statement: (The authors confirm that there are no conflicts of interest that could affect the content of this research.)
3- Funding Statement: This research was fully funded by the authors without any financial support from other entities.

المصادر

1. Henry Farrell Abraham L. Newman; , J. (2019, 2 50.). Weaponized Interdependence: How Global Economic Networks Shape State CoercionThe Digital Silk Road: China's Quest to Wire the World and Win the Future. (Jonathan E. Hillman, Ed.) *International Security*, p. 66.69.72.

2. Hillman, J. E. (2021). *The Digital Silk Road: China's Quest to Wire the World and Win the Future.* New York: Harper Business.

3. Kemp, G. (2021). The US-China Rivalry in the Middle East. (https://doi.org/10.1111/mepo.12567., Ed.) *Middle East Policy 28, no. 3* , pp. 116–120.

4. (Report 2019). *United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA)* . Beirut: ESCWA, 2019: , Arab Digital Development.

٥. *رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ (برامج تحقيق الرؤية)*. (٢٠١٦).

6. (2019). *United Nations Economic and Social Commission for Western Asia.* ESCWA.

7. (2019). *الاسكوا!*

٨. (٢٠١٩). *الاسكوا*.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٩. (٢٠١٩). *اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا*. بيروت: تقرير التنمية الرقمية العربية ٢٠١٩ الإسكوا.

10. (2020). *Digital economy report* . United Nations.: United Nations Conference on Trade and Development.

11. (2020). *United Nations ,Conference on Trade and Development (UNCTAD).* Digital economy report 2.

12. (2020). *United Nations Conference on Trade and Development.* Digital Economy Report, digital-economy, https://unctad.org/publication/. UNCTAD.

13. (2020). *United Nations Conference on Trade and Development. .* United Nations.: Digital economy.

١٤. (٢٠٢١). *لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الإسكوا.* .https://www.unescwa.org/ar/topics/digital-governanc

15. (2022). *Digital Development in the Middle East and North Africa. World Bank.* Washington, DC: World Bank.

16. Allison, G. (2017). *Destined for war: Can America and China escape Thucydides's trap?* Houghton Mifflin Harcourt.

17. Arend, L. (1971, no. 3). 54. "Comparative Politics and the Comparative Method. 65,. *" American Political Science Review*, pp. 682-693.

18. Breznitz, , D. (2007). *Innovation and the state: Political choice and strategies for growth in Israel, Taiwan, and Ireland.* Yale University Press.

19. Bruno , L. (1987). *How to Follow Scientists and Engineers through Society.* (M. H. Press, Ed.) Cambridge.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

20. Bureau of Industry and Security. (2022). https://www.bis.doc.gov/: Implementation of additional export controls. U.S. Department of Commerce.

21. Bureau of Industry and Security. (2022). *Implementation of additional export controls.* U.S. Department of Commerce. https://www.bis.doc.gov/.

22. C. W. (2017, , 2017,/2017-/meaning-sharp-power.November 16). Sharp Powe. pp. 11-16.

23. Castells, M. (2010). *The rise of the network societyWiley-Blackwell* (Vol. (2nd ed.).).

24. Cave, D. (2026, May 6). The U.S. is losing the tech war. *The New York Times.*

25. Chen. (2020, 29 (124)). China's Digital Silk Road: Strategic implications and regional responses. Journal of Contemporary China,. p. 458.

26. Chen, Z. (2021, 129 30). China’s Digital Silk Road and the Middle East. *Journal of Contemporary China* , pp. 431–446.

27. Chen, Z. (2021). China’s Digital Silk Road and the Middle East. (J. o. 30, Ed.) p. 460.

28. China-Arab States Cooperation Forum. (2022). Action plan 2022-2024, http://www.china-arab.org.

29. CHIPS and Science Act. (2022). *https://www.congress.gov/bill/117th-congress/house-bill/4346.* H.R. 4346, 117th Cong.

30. Couldry, N., & Mejias, O. A. (2019, (2) 21). Data colonialism: Rethinking big data’s relation to the contemporary subject. *New Media & Society*, pp. 336–349.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

31. DeNardis, & Wu, G. &. (2006, 2020). *The internet in everything: Freedom and security in a world with no off switch. Who controls the internet?: Illusions of a borderless world.* (O. U. Press., Ed.) Yale University Press.

32. DeNardis, &. L. (2020, 9 17). The Internet in Everything: Freedom and Security in aWorld with No Off Switch.

33. digital-transformation-arab-region (Ed.). (2019). *Digital Transformation in the Arab Region* . (U. N. ESCWA, Producer) Retrieved from https://www.unescwa.org/ar/publications/.

34. Farrell, H., & Newman. (2019, 44(1)). Weaponized interdependence: How global economic networks shape state coercion. *International Security*, pp. 42–79. .

35. Feldstein. S. (2021). *The rise of digital repression: How technology is reshaping power, politics, and resistance.* Brookings Institution Press.

36. Finnemore & Sikkink, K. M. (1998). International norm dynamics and political change. International Organization. *52(4)*, pp. 887–917.

37. Goldsmith, J. &. (2006). *Who Controls the Internet? Illusions of a borderless world.* Oxford, 33. : University Press.

38. Hertog, 2. (2010, 62(2). Defying the resource curse: Explaining successful state-owned enterprises in rentier states. *World Politics*, pp. 261–301.

٣٩. https://www.unescwa.org/ar/topics/ (المحرر). (بلا تاريخ). *https://www.unescwa.org/ar/publications/*. تم الاسترداد من digital-transformation-arab-region.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

40. Institut Français des Relations Internationales. (2024). *A splintered internet?: Internet fragmentation and the strategies of China, Russia, India and the European Union.* IFRI.

41. International Monetary Fund [IMF], 2023. (n.d.). *Regional economic outlook: Middle East and Central Asia – Digitalization and growth.* IMF Publication Services.

42. Jia, &. W. (2018, (5) 42). The political economy of Chinese internet companies: Financial concentration and capital reorganization. *Telecommunications Policy*, pp. 370–383.

43. Kania, & Costello,. (2018). *China's quest for AI dominance: Technological rivalry and the military-civil fusion.* Center for a New American Security.

44. Kania, E. B., & Costello, J. (2018). *Quantum hegemony?: China's quest for tech dominance.* Center for a New American Security.

45. Kemp, G. (2001, 43(1)). The geopolitics of technology. *Survival*, pp. 123–132.

46. Kemp, G. (2019). The geopolitics of technology. *The National Interest*, pp. 120–135.

47. Kingdom of Saudi Arabia. (2016). *https://www.vision2030.gov.sa/ar/*. (V. 2. programs., Producer)

48. Knake,, R. K. (2010). *"Internet Governance in an Age of Cyber Insecurity," Council Special Report No. 5612–14.* (New York:),: Council on Foreign Relations,.

49. Kuik, C. (2008). The essence of hedging. *2*, pp. 459–462.

50. Lee, ,. K. (2018). *AI superpowers: China, Silicon Valley, and the new world order.* Houghton Mifflin Harcourt.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

51. Leonard, M. (2021). *The age of unpeace: How connectivity causes confli.* Bantam Press.

52. Martin , H. (1977). *The Question Concerning Technology and Other Essays.* New York: Harper & Row.

53. Milton , M. L. (2017). *Why the internet was fragmented: Sovereignty, cybersecurity, and global governance.* (M. Press., Ed.)

54. Ministry of Foreign Affairs of the PRC. (2022). *Joint statement between China and Arab states.* https://www.fmprc.gov.cn/, December. Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China.

55. Mubadala Investment Company. (2026, May 6). *Portfolio.* Retrieved from https://www.mubadala.com.

56. Mueller, L. ,. (2017). *(). Will the internet fragment? Sovereignty, globalization, and cyberspace. Polity Press.*

57. Mueller, M. L. (2017). *Will the internet fragment?: Sovereignty, globalization and cyberspace.* Polity Press.

58. Nadège, & Rolland. (2020). *China's Digital Silk Road Washington,.* DC:: NBR.

59. NEOM, n.d. (n.d.). *Technology and innovation*. Retrieved from https://www.neom.com.

60. Nye, J. S. (2004). *Soft Power: The Means to Success in World Politics5-10.* New York:: PublicAffairs,.

61. Nye, J. S. (2011). *The future of power.* PublicAffairs.

62. OECD. (2021). Israel innovation policy review. . OECD Publishing.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

63. OECD. (2021). *OECD Reviews of Innovation Policy: Israel 2021.* https://doi.org/10.1787/c5cc0e65-en. OECD Publishing.

64. Paul & Wohlforth, V. L. (2014). Status in world politics. Cambridge University Press.

65. People's Republic of Chi, [. ,. (2019). (2019). . Foreign Languages Press.

66. Public Investment Fund. (2026). *Portfolio. Retrieved.* May 6. https://www.pif.gov.sa.

67. Sacks, D. (2021). *China's digital authoritarianism: A blueprint for the internet?* Council on Foreign Relations. https://www.cfr.org/blog/chinas-digital-authoritarianism-blueprint-internet.

68. Saudi Green Initiative. (n.d.). *Overview.* . Retrieved from https://www.saudigreeninitiative.org.

69. Saudi Vision 2030. (n.d.). *Vision realization programs.* Retrieved from https://www.vision2030.gov.sa.

70. Segal, A. (2016). *The hacked world order: How nations fight, trade, and survive in cyberspace.* PublicAffairs.

71. Segal, A. (2016). *The hacked world order: How nations fight, trade, maneuver, and manipulate in the digital age.* PublicAffairs.

72. Srnicek, N. (2017). *Platform capitalism.* Polity Press.

73. Srnicek, N. (2017). *Platform capitalism.* . Polity.

74. Strange, S. (1988). *, States and Markets.* London: Pinter Publishers.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

75. T, O. T. (2018). *U.S. Extraterritorial Reach over Data.* Brookings Institution. https://www.brookings.edu/articles/the-cloud-act-us-extraterritorial-reach-over-data/.

76. Telecom Infra, P. (2020). Open RAN technical overview.

77. The White House. (2022). *Joint statement from the leaders of the I2U2.* . (,). . : https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/07/14/joint-statement-from-the-leaders-of-the-i2u2/.

78. The White House. (2022,). *Fact sheet: Declaration for the future of the internet.* https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/04/28/fact-sheet-declaration-for-the-future-of-the-internet/.

79. Timmers, P. (2019). () European Policy Review. (3.–5. Data sovereignty., Ed.)

80. Triolo, P. (2020). *The Digital Silk Road and the Middle East.* Center for Strategic and International Studies., Geopolitics and technology integration.

81. U.S. Department of State, (. (n.d.). *The Clean Network initiative.* . U.S. Department of State Archive.

82. United Arab Emirates [UAE] Ministry of State, f. (2018, content/uploads/2021/07/National-Strategy-for-AI-2031.pdf). Digital Economy, and Remote WorkApplications. (https://ai.gov.ae/wp-).

83. Wendt, ,. A., & DeNardis, L. (1999). *Social theory of international politics.* (2020 ed.). The internet in everything: Freedom and security in a world with no off switch., Yale University Press.: Cambridge University Press.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

84. Wendt, A. (1999). *Social theory of international politics.* Cambridge University Press.

85. Winner, L. (1980). Do artifacts have politics. *Daedalus*, p. 109.

86. World Bank. (2022.2023.). *Digital Economy for the Middle East and North Africa; MENA Economic.* Update: Digital Transformation for Development. .

87. Zeng, J., Stevens, T., & Chen, Y. (2017, (3) 45). China's solution to global cyber governance: Unpacking the domestic discourse of "cyber sovereignty". *Politics & Policy*, pp. 432–464.

88. Zhang, H. (2020, 10). China's Digital Silk Road and Southeast Asia. ISEAS Perspective. pp. 1–11.

89. Zheng, G., Tim Stevens, a. Y., & Mueller, M. L. (2017, Unpacking the Domestic Discourse of Cyber Sovereignty). Will the Internet Fragment? Sovereignty, Globalization and Cyberspace. (P. P, Ed.) (45, no. 3), pp. 440–444.

٩٠. رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. (٢٠١٦).. (المحرر). (بلا تاريخ). *https://www.vision2030.gov.sa/ar/*. (برامج تحقيق الرؤية. الأمانة العامة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، المنتج)

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317